



Available online at <http://proceedings.sriweb.org>

The 10th International Scientific Conference

Under the Title

“Geophysical, Social, Human and Natural Challenges in a Changing Environment”

المؤتمر العلمي الدولي العاشر

تحت عنوان "التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة"

25 - 26 يوليو - تموز 2019 - اسطنبول - تركيا

<http://kmshare.net/isac2019/>

---

## Contemporary reading in The Characterization of Arabic Phonems and Determination of their Functions in Tajweed Scientists

<sup>a</sup> Abdelkader Delmaji, <sup>b</sup> Tayeb DEBA

<sup>a</sup> Centre for Scientific and Technical Research on Arabic Language Development,

1, Djamel Eddine EL-Afghani Street, B.P: 225. Bouzareah, Algiers - Algeria

[delmadjiab@yahoo.fr](mailto:delmadjiab@yahoo.fr)

<sup>b</sup> Ammar Theliji University, Ghardaia Road, PO Box 37G, Laghouat - Algeria

[tayebdebba@gmail.com](mailto:tayebdebba@gmail.com)

**Abstract:** In this research, we attempt to trace the scientific efforts made by the Tajweed Scientists in characterizing the Arabic phonems and in studying their in the Holy Quran. In pursuing these efforts, our purpose is to compare them with the modern phonetic studies, which will reveal the levels of view of the Tajweed Scientists in the phonetic phenomena of the Holy Quran, and to show the parameters of importance and maturity In their opinions and diligence, and highlight what they can have peculiarity and excellence. The methodological background we used to review these efforts was to divide the research into two large axes: one deals with the principles of characterizing the phonems in its phonetic side taking into consideration that they are individual physical sound units unrelated to the syntagmatic context of speech. The second deals with the principles of characterizing the phonems, indicating the mechanism of its operation in the phonological side whence they are functional distinctif units, and whence they are composed with the context of the speech, and subject to the laws of the neighborhood and its requirements.

**Keywords:** characterizing, Arabic phonems, Phonetics, Phonology, Tajweed Scientists



## قراءة معاصرة في توصيف حروف العربية وبيان وظائفها لدى علماء التجويد

عبد القادر دلماجي / الطيب دبة

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ببوزريعة- الجزائر/ جامعة عمار ثليجي بالأغواط

### الملخص:

نحاول، في هذا البحث، أن نتبّع الجهود العلمية التي قدّمها علماء التجويد في توصيف حروف اللغة العربية، وفي دراسة خصائصها الوظيفية في القرآن الكريم. ويتّجه غرضنا، في تتبع هذه الجهود، إلى مقارنتها بما قدّمته الدراسات الصوتية الحديثة مقارنةً من شأنها أن تكشف عن مستويات نظر علماء التجويد في دراسة الظواهر الصوتية للقرآن الكريم، وأن تبين معالم الوجهة والنضوج في آرائهم واجتهاداتهم، وأن تُبرز ما يمكن أن تحظى به من سمات الخصوصية والتميز. وقد كانت الخلفية المنهجية التي استندنا إليها في استعراض هذه الجهود أن نقسم البحث إلى محورين كبيرين: أحدهما يتناول مبادئ توصيف الحروف في جانبها الصوتي (الفونيتيكي) من حيث هي وحدات صوتية مادية مفردة لا صلة لها بالسياق التركيبي لأداء الكلام، والثاني يتناول مبادئ توصيف الحروف، ويبين آلية اشتغالها في جانبها الوظيفي (الفونولوجي) من حيث هي وحدات تقابلية تمييزية، ومن حيث هي وحدات صوتية متألفة في سياق الكلام، وخاضعة فيه لقوانين الجوار ومقتضياته.

### المقدمة

يتميز الدرس اللغوي لدى علماء التجويد بكونه درسا صوتيا خالصا، ذلك أن بحوثهم لم تخرج عن دائرة اهتمامها بالظواهر الصوتية ومجالات بحثها. وقد بلغت دراساتهم الصوتية مستويات بعيدة من دقة الوصف، وعمق الرؤية، وجدّية البحث والتحرّي، ومن خلال هذه الدراسات قدّموا نتائج مهمة، وبدلوا جهودا جليلة في خدمة البحث الصوتي، ومن هنا تبدو أعمالهم حريّة بالدراسة من أجل الكشف عما تتحلّى به من وجهةٍ وخصوصية وتميز.

إنّ المتأمل في المبادئ والآليات التي استعملها علماء التجويد، سواء في عملية الوصف والتصنيف لحروف العربية أو في أساليب التحليل والاستنباط للأحكام الصوتية الكامنة في نصوص القرآن ليدرك قيمة الحس العلمي الذي تحلوا به، وأثره على



النتائج الصوتية المتميزة التي بلغوها، والتي يبدو الكثير منها مضاهيا للنتائج الصوتية التي أفرزها البحث الصوتي الحديث. ذلك أنهم اعتمدوا منهجية علمية هي غاية في دقة الوصف، وعمق التحليل، وجدية النظر والاستنتاج بحيث تجعل الدارس يجد صعوبة كبيرة إن هو أراد أن يعثر على خطأ في وصف ما توصلوا إليه من نتائج، وفي ما صدروا عنه من مبادئ ومقولات.

لقد استطاع علماء التجويد أن يقدموا جهودا جبارة في دراسة حروف العربية، كما استطاع نظريهم في ظواهرها الصوتية في القرآن الكريم أن يُفسر عن دياجعة متكاملة من المفاهيم والآراء والمصطلحات؛ وقد جاء كل ذلك مبنياً على جملة من المبادئ المنهجية التي هي بمثابة الأدوات المعرفية للدرس الصوتي عندهم. وفي بحثنا هذا نحاول أن نقدّم قراءة تحليلية فاحصة في نصوصهم نسعى من خلالها إلى معرفة أهم هذه المبادئ التي صدروا عنها في مباحثهم الصوتية، وإلى الوقوف على مدى ما أدركوه - في ضوء عملهم بتلك المبادئ- من نوع، وعلمية، وتميّز.

وقبل أن نمضي في استعراض هذه المبادئ يبدو من الأحرى أن نشير إشارة مجملة إلى خلفية منهجية هامة صدر عنها علماء التجويد فيما استندوا إليه من مبادئ في مباحثهم الصوتية؛ ومفاد هذه الخلفية أنهم يقسمون مباحثهم ويرتبونها في محورين كبيرين: أحدهما لا يخرجون فيه عن حدود التوصيف المادي الفيزيولوجي للحروف، والثاني ينطلقون فيه من اعتبارات الدراسة الصوتية المحتفية بتوصيف الحروف من حيث هي كيانات مجردة، ومن حيث هي وحدات تقابلية ذات صفات تمييزية وظيفية، ويجري تحديدها بهذه الصفات إما في وضعها الذي تكون فيه مفردة، وإما في أوضاعها الائتلافية داخل السياقات التركيبية لأداءات الكلام.

وإن نظرة فاحصة في كتبهم لثبني أنهم كانوا على دراية كافية ودقيقة بالخصائص الصوتية التي تتصف بها حروف العربية. وقد كانوا في ذلك على وعي واضح بالفرق بين التوصيف الفيزيولوجي للحروف والتوصيف الوظيفي لها؛ فهم يدركون جيدا الفرق بين الوصف الفيزيولوجي المادي للحرف بوصفه هيئة عارضة لخروج الصوت عبر مجرى الهواء في آلة النطق، وبين الوصف المراعي للخصائص الوظيفية للحرف من حيث هو وحدة تمييزية تقابلية في نظام فونولوجي. كما يدركون أيضا أن لكل حرف صفاته الذاتية التي تميزه عن غيره من الحروف سواء في ذلك عند توصيفه وهو في حالته المفردة معزولا عن التركيب، أو فيما قد يصيب هذه الخصائص من تحول وتغيير عند تجاور الحرف مع غيره في حالة التركيب.

والحق إن وعي علماء التجويد بالفرق بين هذين الغرضين من الدراسة الصوتية، وإستنادهم إلى معطياته فيما أعدّوه من صياغات منهجية وتصنيفات، وفيما وضعوه من مفاهيم واصطلاحات له ما يقاربه في الدرس الصوتي الحديث؛ يعني بذلك التقسيم الثنائي الشهير لموضوعات الدرس الصوتي الحديث بين مباحث الصوتيات **Phonétique** ومباحث الفونولوجيا **Phonologie**؛ فإذا كانت الأولى تقوم على دراسة المادة الفيزيائية والفيزيولوجية للعبارة اللسانية، بحيث يبدو إطار الدراسة



خارجا عن أي علاقة بين المركب الصوتي المدروس ودلالته اللسانية، فإن الثانية تقوم على دراسة الأصوات اللغوية منظورا إليها من خلال وظائفها في النظام التواصلية (Dubois, 2007, pp. 361-362).

في ضوء هذه المقارنة التقابلية بين مبادئ الوصف الصوتي المادي، ومبادئ الوصف الفونولوجي الوظيفي أسسنا لقراءتنا التحليلية في نصوص علماء التجويد، والتي أعدناها من أجل الكشف عن مبادئهم في دراسة حروف العربية وتصنيفها، وفي الوقوف على خصائصها الوظيفية. وبالأستناد إلى مقتضيات هذه المقارنة التقابلية، ومن وحي المقاربة اللسانية بين المباحث الصوتية لدى علماء التجويد والبحث الصوتي والحديث أردنا لمباحثنا في هذه الدراسة أن تنضوي ضمن محورين كبيرين هما: مبادئ الوصف الصوتي المادي لحروف العربية، ومبادئ الوصف الفونولوجي لحروف العربية.

### 1- مبادئ الوصف الصوتي المادي للحروف:

ونعني بما المبادئ التي انطلق منها علماء التجويد في دراستهم المادية لظواهر الصوت اللغوي في القرآن الكريم، وذلك من خلال النظر في معطيات الوصف العضوي الفيزيولوجي لحركات أعضاء النطق، ولما يصدر عنها من إنتاجات صوتية من جهة ومن خلال النظر في معطيات التلقي السمعي لملفوظات الكلام من جهة ثانية. وكل ذلك بغرض الوقوف على أوصاف الحروف من جهة مخارجها وصفاتها، وكيفيات أدائها.

### 1-1- الانطلاق من الصوت لا من الكتابة:

بعد اعتماد النطق بدلا من الكتابة لدى المحدثين مبدأ هاما من مبادئ العلمية Scientifificité في أية دراسة تتخذ اللغة موضوعا لها، وشرطا أساسيا لصحة نتائجها؛ ويرجع التأسيس لهذا الموقف العلمي في اللسانيات الحديثة إلى سوسير الذي دعا - في سياق انتقاده للدراسات اللغوية التقليدية في اعتمادها على الكتابة- إلى اعتماد النطق بدلا من الكتابة مبيّنا أن الكتابة شهادتها غير أمينة لأنها تحجب الرؤية عن اللغة؛ فهي ليست ثوبا بل قناعا تنكريا، ويعطي مثلا على ذلك بكتابة الكلمة الفرنسية Oiseau (عصفور) التي لا يمكنها أن تمنح تمثيلا حقيقيا لأصواتها (wazo) (Saussure, 1972, pp. 51-52).

والواقع أن اعتماد النطق دون الكتابة يأتي تبنيّه والعمل به في الدراسات اللسانية لدى سوسير - ولدى من جاء بعده من اللسانيين المحدثين - في ظل اعتقاده أن دراسة الصوت اللغوي كفيلة بتحقيق شروط المنهج العلمي حيث الاعتماد على مبدأ الوصف، وهو المبدأ الذي لا يمكن له أن يقوم إلا على أصل الفعل النطقي، وحيث الانطلاق في دراسة ظواهر اللغة على ما هي عليه في حياتها الطبيعية والمنتظمة (Saussure, 1972, p. 116).



وعند مطالعتنا للدراسات الصوتية التي أعدها علماء التجويد يلفت انتباهنا نظرهم إلى المدونة القرآنية على أنها مدونة صوتية تُروى قبل أن تكون مدونة مسطورة في كتاب يُتلى؛ قال ابن فورك: "وأُنزل القرآن مفرقا لأنه أنزل غير مكتوب على نبيٍّ أميٍّ" (الزرکشي، صفحة 231)، أي أنّ القرآن أخذه النبي ﷺ عن جبريل عليه سلام في صورة أداء كلامي منطوق غير مكتوب، ومن ثمّ حافظ عليه علماءنا في هيئته الصوتية إن في نقله، أو في تعليمه، أو في دراسة نظامه الصوتي.

ومن نصوصهم الدالة على هذا الموقف ما يورده ابن الجزري مبينا ما الذي يجب على المقرئ في علم القراءات حيث يقول: "فلو حفظ "التيسير"<sup>1</sup> مثلا ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شؤفه به مسلسلا، لأن في القراءات أشياء لا تُحكّم إلاّ بالسمع والمشاهدة" (الجزري م.، 1999م، صفحة 9)، وما قاله أبو العلا الهمداني العطار (ت 569هـ) في سياق بيانه لكيفية تعلّم الأداء القرآني: "فهو الذي لا يقف على حقيقته إلاّ نحارير القراء ومشاهير العلماء، وهو على ضربين: أحدهما: لا تعرف كيفيته ولا تدرك حقيقته إلاّ بالمشاهدة وبالأخذ من أفواه أولي الضبط والدراية، وذلك نحو مقادير المدات [...]، إلى ما سوى ذلك من الأسرار التي لا تتقيد بالخط، واللطائف التي لا تؤخذ إلاّ من أهل الإتقان والضبط" (العطار، 2005م، صفحة 207).

يبدو واضحا، في النصين السابقين، لفت أنظار الدارسين للأداء القرآني والقاصدين تعلمه إلى أن معرفة كيفية النطق به وإدراك حقيقة أصواته لا تكون إلاّ بالمشاهدة، أي روايةً من أهل الإتقان والضبط، فكثير من الأسرار الصوتية والحقائق النطقية لا علاقة لها بموضوع الخط والكتابة. ولهذا اعتنى علماء التجويد بالجوانب النطقية بوصفها معطيات أساس في عملية البحث والتحري، ولم يهتموا كثيرا بالجانب التشكيلي لا سيما وأنه جاء متأخرا، ووُضِع أساسا لحفظ الكلام من اللحن؛ قال عبد الصبور شاهين عن أهمية النطق دون الكتابة في قضية الأداء القرآني: "ولو أننا انتقلنا إلى الرسم المصحفي في القرآن، فسوف نجد أن الرسم لا يمثل بذاته القيمة النطقية أحيانا، فكلمات مثل: (الصلوة، والزكوة، والمشكوة) لا يمكن أدائها من واقع الكتابة أداء صحيحا، بل لا بد من تلقي النطق الصحيح من فم مقرئ، وهو ما أوصى به العلماء دائما" (شاهين، 1993م، صفحة 61).

ولعلّ من أبرز المواقف الدالة على اعتماد علماء التجويد على النطق دون الكتابة استنادهم - في توصيف الحروف - على الملاحظة الذاتية القائمة على مبدأ تذوق الحروف، وعلى حاستي السمع والبصر. وتعدّ الملاحظة الذاتية السبيل الأوحّد لعلماء التجويد إلى تحصيل المعرفة في مثل هذا النوع من العلوم المسماة بالعلوم النقلية نظرا إلى كونها مبنيةً على مدونة صوتية ووقفية "تعتمد على التلقي والنقل والرواية لا على الخط والرسم والكتابة" (القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، د ت، الصفحات 48-49)، وهو ما جعلها تحظى بعناية فائقة، ويقدر كبير من التحري والضبط في سند الرواية ومنها متجاوزةً، في ذلك، مدونة اللغة عند علماء العربية. وحتى علماء العربية أنفسهم لم يستطيعوا أن يبلغوا ما بلغه علماء التجويد في الالتزام بما يقتضيه علم الأداء

<sup>1</sup> "التيسير في القراءات السبع" لأبي عمرو الداني (ت444)، وهو أشهر كتب الداني.



من تحقيق وإتقان؛ فلئن كانوا قد اعتمدوا على النطق والمشافهة في دراستهم للحروف في نطاقها الصوتي البحث، فقد غفلوا في بعض الأحيان عن أهمية الانطلاق من النطق في دراستهم للحروف العربية، ونلمس هذا في تحليلاتهم الصرفية التي يظهر فيها تأثيرهم واضحا بسلطان الرسم الخطي الذي يبدو أنه ضلَّهم فانتهاوا في توصيفهم للحروف إلى نتائج ما كان لهم أن يتوقفوا عندها لو أنهم تحرَّروا من الخضوع لاعتبارات الرسم الخطي (دبة، 2014م، صفحة 134).

## 1-2 - الانطلاق من الوصف المادي للحروف:

يعدُّ الوصف المادي للحروف، في الدرس الصوتي الحديث، غرضا علميا هاما تعتمد الصوتيات على دراسته والبحث فيه؛ فالصوتيات *Phonétique* علم يهتم بدراسة الجانب المادي للأصوات في اللسان البشري، وله فروع، وأكثر فروعها اهتماما بالطبيعة المادية للصوت اللغوي الصوتيات النطقية *Phonétique articulatoire*، أو الصوتيات الفيزيولوجية *Phonétique physiologique*. ويقوم موضوع الصوتيات النطقية على الاهتمام بدراسة حركات الأعضاء المنتجة للصوت اللغوي عند بعث الرسالة الكلامية (Dubois, 2007, p. 361)، وفيه يُعتمد المخرج أساسا هاما في تحديد الصفات الذاتية المحددة لهويَّات الحروف؛ ذلك أن اختلاف الحروف في المخارج والصفات هو الذي يجعل لكلٍّ منها أداءً صوتيا مختلفا يتميز به عن غيره.

ولو تأملنا التحديدات التي وصَف بها علماؤنا القدامى الحروف، لوجدناها كلّها مبنية على النظر إلى الحركة العضوية التي يتمُّ بها نطق الحرف في مخرجه، فتعريفهم للحروف المهموسة بُني على سببين ماديين، وهما جريان النفس وضعف الاعتماد في المخرج، ومما يُفهم من هذا الوصف أنّ المخرج في حالة النطق بالحروف المهموسة لا يكون تام الانغلاق، قال مكّي في وصفه للحروف المهموسة: "ومعنى الحرف المهموس: أنّه حرف جرى مع النَّفس، عند النطق به لضعفه، وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور" (مكّي، 1996م، صفحة 117). وتتكّرر طريقة الوصف للحروف المجهورة نفسها؛ يقول مكّي: "ومعنى الحرف المجهور أنّه حرف قويّ يَمنع النَّفس أن يجري معه عند النطق به لقوته، وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه" (مكّي، 1996م، صفحة 117)، قال المرعشي مفسرا قوة الاعتماد في المخرج: "ومعنى اعتماد الصوت على المخرج تضيق المخرج وضغط الصوت فيه، ومعنى قوة الاعتماد عليه شدّة تضيقه، وقد يذكرّون الاعتماد على الحرف ومرادهم الاعتماد على مخرجه" (المرعشي، 2008م، صفحة 127). إن في هذا التحليل الفيزيولوجي الذي أدركه علماؤنا في سياق التمييز بين الحروف في طريقة النطق، والذي من خلاله تتحدد سمات الحرف، ما يبيّن مدى قدرة علماء التجويد، ومن قبلهم علماء العربية، على استيعابهم الدقيق لكثير من الحقائق الصوتية ولخصائصها الكامنة في ظواهر المستوى الصوتي للغة.



يقول المرعشي: "تمَّ إنَّ كل حرف مساوٍ لمخرجه، أي لمقدار مخرجه لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه إلاَّ حروف المدِّ فإنَّها دون مخرجها، ومن ثمة قبلت الزيادة في المدِّ إلى انقطاع الصوت" (المرعشي، 2008م، صفحة 125)؛ حين نتأمل في قول المرعشي السابق نتبيَّن أن مراده من ذلك أن لكل حرف في صورته المادية مخرجا لا يمكن تجاوزه، إلا المدود فإنَّها تتجاوز مخرجها ممتدةً في غرفة التجويف الفموي، ولذا جاءت تسمية علمائنا القدامى لحروف المدِّ بحروف الجوف تنبئها على تأثيرات التجويف الفموي في حدوث هذه الحروف التي تجاوزت مخرجها؛ ولهذا قبلت الزيادة في المدِّ إلى غاية انقطاع الصوت على ما بيَّن المرعشي في نصه السابق. وهذه حقيقة صوتية أثبتتها الآلات المخبرية الحديثة، ومفادها أن طبيعة التجويف تؤثر على السمة الصوتية الأساس المتكونة لحرف المدِّ في الحنجرة، فتصنع له أداءه الصوتيَّ المتميز؛ فذبذبة الصوت الصادر من الحنجرة واحدة تقريبا عند نطق أي حركة أو مدِّ إلا أن الاختلاف يكمن في شكل التجويف الفموي. وبالاستناد إلى هذه النتيجة خلصت الدراسات الصوتية الحديثة لحروف العربية إلى أن الصوامت تُصنَّف حسب مخرجها وطريقة نطقها. أما بالنسبة للحركات (أو الصوائت) فإنَّها تُصنَّف بناءً على طبيعة التجويف داخل الفم، وعلى ما يحدث في هذا التجويف من حركات فيزيولوجية مختلفة مثل أوضاع اللسان (الغامدي، 2001، الصفحات 73-74)، وحركة الشفتين، وهو ذات المعنى الذي أشار إليه المرعشي في أول نصه السابق.

غير أن المتبع للدراسات الصوتية لدى المحدثين يجد أنهم لا يكتفون في وصف الأداء الصوتي للحروف بالوصف الفيزيولوجي، بل يضيفون إليه وصفاً آخر يتجاوز مرحلة إنتاج الحروف في جهاز النطق إلى مرحلة أخرى تتعلق بظروف تلقي الصوت بعد صدوره عن جهاز النطق، ويسمونها مرحلة الوصف الفيزيائي أو السمعي؛ ويعدُّ سوسير في مقدمة اللسانيين الذين يتبنون هذه النظرية الثنائية في تحديد الوصف المادي للحرف؛ فهو يرى أن تحديد الفونيم لا بد أن يتم بالاستناد إلى كونه حدثاً فيزيولوجياً منطوقاً أولاً، ثم فيزيائياً مسموعاً ثانياً (Saussure, 1972, pp. 63-66).

ويتفق بعض الدارسين العرب المحدثين في تحديد مفهوم الفونيم مع أصحاب الوصف المادي وفق هذا المنظور الثنائي؛ نذكر من هؤلاء سمير استيتية الذي يقول في تعريف الفونيم: "الفونيم هو الحدث اللغوي المنطوق على نحو ما، المسموع على النحو المألوف لدى أبناء الجماعة اللغوية الواحدة بحيث لا تخفي موارد السياق شيئاً من خصائصه" (استيتية، 2008م، صفحة 68). ولتمام حسان تحديد يبيِّن فيه أن الصوت اللغوي ذو جانبيين أحدهما عضوي والآخر صوتي (حسان، 1990، صفحة 64)؛ فهو يريد بالعضوي الحركات الفيزيولوجية التي تؤديها أعضاء التصويت في جهاز النطق، وبالصوتي الأثر السمعي الذي تدركه أذن السامع.

ومن المحدثين من يطلب مزيداً من الدقة فيستند - في توصيفه للفونيمات في مرحلة ما بعد صدورها عضوياً من فم المتحدث - إلى مرحلتين إحداهما يسميها مرحلة الوصف الفيزيائي، وتتصل بعملية انتقال الصوت عبر موجات صوتية في الهواء،



والأخرى يسميها مرحلة الوصف السمعي، وتتصل بعملية استقبال الصوت في طبلة أذن السامع، (بشر، 2000، الصفحات 41-42) ليصير الوصف المادي للحروف - في محصلة الدراسة الفونيتيكية - مستندا إلى منظور ثلاثي من شأنه أن تستوعب الدراسة فيه ثلاثة جوانب هي: العضوي، والفيزيائي، والسمعي.

وفي بعض نصوص علماء التجويد ما يتضمن الإشارة إلى الوصف المادي للحروف بهذا المعنى لاسيما في منظوره الثنائي المفرق بين ما هو عضوي (فيزيولوجي) وما هو سمعي؛ يقول المرعشي: "المخرج موضع ظهور الحرف وتميُّزه عن غيره" (المرعشي، 2008م، صفحة 123)، وقال أبو العلا في هذا الشأن: "ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف الصفات" (الطار، 2005م، صفحة 71). بشيء من التأمل في النصين السابقين يتبيَّن أن هنالك إشارة واضحة إلى معطيات الوصف المادي للحروف في ضوء المنظور الثنائي المفرق بين الأداء العضوي والتلقي السمعي؛ ففي عبارة المرعشي "موضع ظهور الحرف" إشارة إلى الجانب العضوي، وفي عبارته "وتميَّزه عن غيره" إشارة إلى الجانب السمعي إذ لا يُدرك التمييز للحروف إلا بعد سماعها، أما في نص الطار فنلمس في قوله: "اختلاف الصوت" إشارة إلى الأثر السمعي الذي ينطبع في ذهن المتلقي، وفي قوله "اختلاف المخارج واختلاف الصفات" إشارة إلى الحدث النطقي الذي يقع ضمن الحركة العضوية لآلة النطق.

وقد نجد في بعض نصوص علماء التجويد إشارةً أوضح إلى هذه النظرة الثنائية في وصف الحروف؛ من ذلك ما يورده مكّي بن أبي طالب في معرض بيانه لأهمية الاختلاف في صفات الحروف حيث يقول: "واعلم أنه لولا اختلاف الصفات في الحروف لم يُفرَّق في السمع بين أحرفٍ من مخرج واحد، ولولا اختلاف المخارج لم يُفرَّق في السمع بين حرفين أو حروف على صفة واحدة" (مكي، 1996م، صفحة 218)؛ ففي قراءتنا للنص السابق يبدو أننا لسنا بحاجة إلى مزيد بيان لندرك أن فيه إشارة واضحة إلى المقابلة بين اختلاف الحروف في السمع واختلافها في المخرج والصفات، على أن الأول محصَّلة الاستناد إلى الثاني.

### 1-3- الاعتماد على مبدأ التقابل:

مما يورده معجم اللسانيات الكبير في تحديده مفهوم التقابل *Opposition* أنه العلاقة التمييزية الموجودة بين وحدتين من نفس المستوى (فونيم، مورفيم) بحيث يمكن لأحدهما أن تُستبدل بالأخرى في موضع ما من الملفوظ، وعلى هذا فإن التقابل يختلف عن التباين *Contraste*؛ ذلك أن الأول يقوم على علاقة تعويضية استبدالية، بينما يقوم الثاني على علاقة تركيبية. (Dubois, 2007, p. 335). والحق أن سوسير هو أول من نبّه إلى مبدأ التقابل وإلى دوره في عمل الألسنة البشرية (Saussure, 1972, pp. 167-169). وتظهر أهمية التقابل في التحليل الصوتي لدى المحدثين في كونه أداةً إجرائية هامة يعتمد عليها البحث الفونيتيكي في الكشف عن الصفات الصوتية المحددة لأصناف الحروف ومراتبها، كما يعتمد عليها البحث الفونولوجي في تحديد الصفات التمييزية الوظيفية للحرف منظورا إليه من حيث هو وحدة تقابلية تمييزية، وكيان صوري مجرد.



وعلى الرغم من أن التقابل إجراء صوري وعمل تحليلي من شأنه أن ينتهي إلى غايات نموذجية مجردة إلا أنه يستند في آلية اشتغاله إلى مقتضيات الوصف الفيزيولوجي للحروف، إذ لا يمكن أن يُنظر في تقابلات الحروف إلا بعد الفراغ من توصيفها توصيفا ماديا فيزيولوجيا كاملا. ومن هنا فإن اعتماد الدراسين على إجراء المقابلة بين الحروف بغرض توصيفها أو بغرض تحديد صفاتها التمييزية الوظيفية إنما يُعَوَّل فيه على معطيات الوصف الفيزيولوجي التي من شأنها أن تفرض على الدارس نوع التقابل، أو حيّزه الذي يجري فيه، وعدد المتقابلات؛ فقد يكون التقابل داخليا إذا كان النظر موجّها إلى مجموعة الحروف المشتركة في انتمائها إلى مخرج واحد كما هو الحال، مثلا، في التقابل بين الحروف الشفوية (الباء، والميم، والواو)، أو بين الحروف الشجرية (الجيم، والشين، والياء)، وقد يكون خارجيا إذا أُريد فيه النظر إلى مجموع الحروف العربية عامة من جهة اختلافها في المخارج، أو من جهة اشتراكها واختلافها في الصفات؛ مثل التقابل الحاصل بين حروف الجهر والهمس، وبين حروف الشدة والرخاوة، وغيرها. وقد يكون التقابل، باعتبار عدد المتقابلات، ثنائيا أو غير ثنائي.

وقد وقف علماء التجويد - ومعهم في ذلك سائر علماء العربية - على جميع التقابلات التي أمكنهم استقرارها في النظام الصوتي لحروف العربية، فوجدوا أن التقابل يكون ثنائيا إذا لم يكن للحرف في المخرج الواحد إلا جنيس واحد كما هو الحال بين حرفي الغنة (الميم والنون)، ويكون غير ثنائي إذا كان للحرف أكثر من جنيس في المخرج الواحد، كما هو الحال في التقابل الثلاثي بين حروف النطق (الدال، والتاء، والطاء)، أو التقابل الرباعي بين حروف الإطباق (الصاد، والطاء، والضاد، والظاء)، أو غيرها من التقابلات المختلفة باختلاف عدد الحروف المتقابلة في المخرج الواحد أو في الصفة الواحدة<sup>2</sup>.

وبالاستناد إلى الغرض المنهجي المتوخى في الدراسة الصوتية يمكن للتقابل أن يجري ضمن آلية بحث فونيتيكية لا تتعدى معطيات الوصف المادي الفيزيولوجي، ولا تتبغى غير الوصف والتصنيف لحروف لغة ما، وهو ما يعيننا بيان آلية العمل به لدى علماء التجويد في هذا المبحث، كما يمكنه أن يجري ضمن آلية بحث فونولوجية بحيث يهدف إلى الكشف عن الصفات التمييزية للحرف (أو الفونيم) في ضوء ما يُحدّد قيمته الوظيفية، ويقف على معالم كيانه الصوري المجرد بوصفه وحدةً نموذجية مستقلة في النظام الفونولوجي للغة ما، وبوصفه وحدةً تقابلية تمييزية يُعَوَّل عليها في تمييز معاني الوحدات المعجمية لا سيما في الكلمات المتجانسة أو المتشابهة صوتيا. يقول في ذلك صاحب الرعاية: "إذا وقعت الظاء في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان للظاء لئلا يُتقل إلى معنى آخر. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عِطَاؤُكَ رَبِّكَ مُحْظُورًا﴾، أي ممنوعا، فهو بالظاء، فبيّنه لئلا يشبهه في اللفظ بقوله: ﴿إِنْ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مُحْذُورًا﴾، فهذا بالذال من الحذر" (مكي، 1996م، الصفحات 221-222).

<sup>2</sup> تقابل الحروف في المخرج الواحد يكون بين الحروف المتجانسة، وغرضه البحث عما يميزها في ظل انتمائها إلى مخرج واحد، وقد رأينا أمثلة منه في المتن أعلاه، أما التقابل في الصفة الواحدة فيكون بين الحروف من مخارج مختلفة؛ كالتقابل بين حروف القلقة، أو بين حرف التفخيم.



وحيثما نطلع على جهود علماء التجويد في توصيف حروف العربية نجد أنهم لم يُفتم العمل بهذه الأداة الإجرائية الهامة في التحليل الصوتي، وهم الذين عُرفوا باجتهادهم الواسع ونظرهم الدقيق في مختلف الظواهر الصوتية في القرآن الكريم. فالنظر إلى الحروف وهي في مواضع حدوثها في آلة النطق، وفي كيفية تلقي صورها السمعية، والاشتغال بوصف كيفية آدائها، ودقيق تصنيفها وترتيبها، والبيان لصفاتها التمييزية، ولآلية اشتغالها الوظيفي ضمن علاقات الجوار، كل ذلك درسه علماء التجويد وصيغت منهجيتهم للبحث فيه في ضوء اعتمادهم الكبير على المقابلة بين الحروف، وعلى إدراجها وترتيبها ضمن مجموعات متقابلة؛ فلو تأملنا مثلا عمل علماء التجويد في تحديد مخارج الحروف، وفي ترتيبها، واختيار اصطلاحاتها لوجدنا لا يخلو من الاستناد إلى مبدأ التقابل؛ فحروف الحلق، مثلا، من حيث هي مشتركة في مخرج واحد كبير لا يمكن تحديد مخارجها الثلاثة، وبيان أوصافها، وترتيب حروفها إلا بالاعتماد على المقابلة فيما بينها؛ يقول الداني: "فللحلق منها ثلاثة مخارج وسبعة أحرف: فأصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، فالهمزة في أول الصدر وآخر الحلق، ثم الألف تليها [...] ثم الهاء فوق الألف، وهو آخر المخرج الأول، وأوسطها العين والحاء، لأنهما من وسط الحلق. وأدناها إلى الفم الغين والحاء" (الداني، 1980، صفحة 102).

ولو تأملنا، مثلا، وصف علماء التجويد لمجموعة حروف الإطباق، ومجموعة حروف الاستعلاء، وبيان الفرق بين إحداها والأخرى لوجدنا أنهم اعتمدوا، في ذلك، على إجراء التقابل؛ ذلك أن التقابل بين المجموعتين قائم على أساس النظر إلى مستوى علو ظهر اللسان نحو طبق الحنك الأعلى؛ فإذا كان في حروف الإطباق إلى درجة الانطباق مع الحنك، فإنه، في حروف الاستعلاء، لا يصل إلى درجة الانطباق، قال الداني في توصيفهما: "إلا أنها على ضربين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق وهي حروف الإطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق وهي ثلاثة: الغين والحاء والقاف" (الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، 1980، صفحة 107).

ولأن علماء التجويد انطلقوا من تتبعهم للحركات العضوية الفيزيولوجية التي تصدر عنها الحروف وتختلف باختلافها فقد انتهوا، في تحليلهم للظواهر الصوتية للقرآن الكريم، إلى تقديم أوصاف وبيانات لا تُعرف بما حدود الموصوف إلا بتضمنه لأوصاف نظيره أو ضده إما بشكل صريح أو ضمني؛ يقول الداني في وصف حروف القلقللة: "ومن الحروف حروف مشربة صُغِطت من مواضعها، فإذا وُقف عليها خرج معها من الفم صُوتٌ ونَبَا اللسان عن مواضعه [...] لأنه إذا وُقف عليها لم يُسْتَطع أن يُوقَف دون الصُوت" (الداني، 1980، صفحة 109). ويظهر وجه الاستناد إلى التقابل في توصيف الداني السابق في إدراك أن حروف القلقللة تُعرف بوسم فيزيولوجي لا يُوجد في غيرها، ولا يتم أدائها الصحيح إلا به، وهو انتهاؤها بصوت عند الوقوف عليها، وأن سمة الحروف غير المقلقلة - في مقابل ذلك - في أن يُوقف عليها دون هذا الصُوت.



ولعلماء التجويد مواقف صريحة في الاستعانة بمبدأ المقابلة في بعض نصوصهم لا سيما حينما يعمدون إلى التفسير الوظيفي لصفات الحروف؛ من ذلك تدليلهم على صحة التمييز بين الحرف وجنيسه؛ ومن أمثله قول القرطبي في سياق بيانه لأهمية التمييز بين الحروف المتجانسة: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والطاء ذالا" (القرطبي، 2000م، صفحة 90). وقول صاحب الرعاية في بيان الفرق بين السين والصاد: "فإذ قد علمت ما بين السين والصاد من التقارب والتشابه، فحسب لفظك بالسين حيث وقعت، ومكّن الصغير فيها، لأن الصغير في السين أبيض منه في الصاد للإطباق الذي في الصاد. فبتمكّن إظهار الصغير الذي في السين يصفو لفظها ويظهر، ويخالف لفظ الصاد، ويأظهار الإطباق الذي في الصاد يصفو لفظها ويتميّز من السين، فاعرف الفرق في اللفظ بين السين والصاد" (مكي، 1996م، الصفحات 211-212).

ومن جوانب الاعتماد على مبدأ التقابل في الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد تفريقهم - في تحديدهم لصفات الحروف وتصنيفها- بين الصفات التي لها ضد، والتي ليس لها ضد، وبين الصفات القوية، والصفات الضعيفة، وبين الصفات الذاتية، والصفات العارضية، وبين الصفات المميّزة، والصفات المحيثة<sup>3</sup>. وإن كان الفرق بين الذاتي والعارض في الصفات، وبين المميّز والمحسّن هو من موضوعات الوصف الفونولوجي لا الفونيتيكي.

ويمكن القول إن المباحث الصوتية لدى علماء التجويد في جميع ما اعتمده من تحليل وتصنيف وصياغة منهجية لا يخلو من الاستعانة بمبدأ التقابل، وإن لم يذكروا ذلك صراحةً في نصوصهم. ولعلّ أظهر ما يدل على هذا الموقف تصنيفهم وترتيبهم لمباحثهم الصوتية ولموضوعاتها في مجموعات متقابلة. ويمكننا أن نخلص - في ظل قراءة تحليلية تهدف إلى الكشف عن غرض علماء التجويد من وراء هذا التصنيف التقابلي- إلى أنهم أرادوا توصيف حروف العربية وما يتصل بها من ظواهر صوتية توصيفا ينتهي بـ:

- حصرها وإحصائها ضمن جرد تصنيفي مرتّب، وآلية متناسقة ومطرّدة.

- وتيسير فهمها وفهم آليات اشتغالها الصوتي؛ ذلك أن وضع الحروف وظواهرها في مجموعات متقابلة من شأنه أن يشرح بعضها ببعض، وأن يبيّن كيف أن بعضها تابع لبعض أو ناتج منه، وأن بعضها مخالف لبعض أو مضاّد له، وهكذا.

<sup>3</sup> الصفات التي لها ضد، مثل الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والاستعلاء والاستفال، وغيرها، والصفات التي ليس لها ضد، مثل القلقل، والانحراف، والتكرار، وغيرها، والصفات الذاتية هي الصفات الملازمة للحرف مفردا ومركبا، والصفات العارضية هي الأحكام الطارئة التي تلحق الحروف من جراء التركيب، مثل الترفيق، والتفخيم، والإدغام، ونحو ذلك، والصفات المميّزة هي التي يقع بها التمييز الوظيفي بين الحروف ذات المخرج الواحد، والصفات المحيثة، وهي ما يفيد في تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج بما يعطي الصوت جرسا خاصا دون أن يكون ذلك سببا لتمييزه. (الدركزلي، 2018، الصفحات 202-204).



- وتيسير حفظها، وتذليل صعوبات تحصيلها، وذلك بتصنيفها تصنيفاً تقابلياً يقيد بعضها ببعض، ويُدرج المتشابه منها في شئبه، ويرد المتضادّ منها إلى ضده.

- والكشف عن معالم النظام الصوتي الكامن فيها، فهي وإن بدت مختلفة ومتباعدة ومتضادة في بعض حالاتها فإنها، في محصلة وصفها وآلية عملها، إنما تؤول إلى بنية واحدة، ونظام شامل ومتناسق. وعلى هذا فوضع الحروف وظواهرها الصوتية في مجموعات متقابلة هو من أهم الإجراءات المساعدة على اكتشاف معالم هذا النظام.

ويبدو من أبرز النتائج التي توصل إليها الدرس اللساني الحديث إدراج الظواهر اللسانية في مجموعات تقابلية من أجل اكتشاف نظامها والوقوف على آلية اشتغالها، بل هو في مقدّمة المبادئ التي انطلقت منها اللسانيات البنوية وعملت بها في دراسة اللغات، وذلك منذ ظهوره مفهوماً تأسيسياً لدى رائدها الأول سوسير (Saussure, 1972, p. 168) إلى غاية بلوغه مرحلة النضج والتبلور والاستقرار في نصوص المعاجم اللسانية (Dubois, 2007, pp. 335-336).

#### 1-4- مبدأ التمييز غير الوظيفي بين الحروف:

إذا كان الغرض من دراسة تمييزات الحروف، لدى غير علماء التجويد، هو الاقتصار على بيان ما تُثمره هذه التمييزات من وظائف، فإنّ الغرض من تمييزها لدى علماء التجويد هو - بالإضافة إلى الوقوف على تمييزها الوظيفي - السعي في بيان ما يحافظ على الصفات الذاتية للحرف مما يزيد في وصفه وصفاً يبيّن أداءه بشكل متقن صحيح، لا تشوبه أية شائبة، ذلك أهمّ يدركون جيداً أن لكل حرف صفاته الذاتية التي تميزه عن غيره من الحروف وهو في حالة الأفراد، لكن هذه الصفات عُرضة لأن يصيبها شيء من التحول والتغيير عند تجاورها مع غيرها في التركيب، ولهذا فهم يرون أن من الواجب التنبيه إلى ما قد يعرض لصفات الحرف الذاتية من التغيير أو التحريف؛ ومن هنا جاءت تسميتهم لهذا النوع الخاص من الصفات بالصفات المحسّنة، وهي: القلقلّة، والصفير، والغنة، والانحراف، والتكرير، والاستطالة، والتفشي، وتأتي في مقابلها الصفات المميّزة، وهي تنحصر في الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والتوسط بينهما، والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والاستفال، والذلاقة والإصمات.

والواقع أن الاحتفاء بصفات التحسين في الحروف بهذا الاصطلاح لم يُعرف إلا عند المتأخرين من علماء التجويد، ويذكر غانم الحمد أن الحسن بن قاسم المرادي (749هـ) هو أول من ذهب هذا المذهب؛ يقول المرادي في بيانه لما يراد من الصفات المميّزة والصفات المحسّنة: "اعلم وفقك الله أن هذه الصفات المذكورة [يعني الصفات المميّزة] تميّز الحروف المشاركة في المخرج، ولولاها لا تحدث أصواتها ولم تتميز ذواتها [...] فهذه إحدى فائدتي الصفات، وهي تميّز الحروف المشتركة في المخرج والفرق بين ذواتها، ولها فائدة أخرى، وهي تحسين لفظ الحروف المختلفة المخرج، فقد اتضح بهذا أن صفات الحروف قسماً: مميّز ومحسّن" (المرادي، د.ت)، الصفحات (68-69).



ولئن لم يعرف الأولون مصطلح الصفات المحسنة الذي تداولته بعض مؤلفات المتأخرين فقد تعرضوا لما يشير إلى مضمونه فيما يوجبونه على القراء من احترازات وتحفظات لئلا يختلط الحرف بغيره مما يشبهه، أو يصيبه من مجاورته خلل أو تحريف. وقد كانت هذه عادتهم في تأليفهم بحيث يفردون لكل حرف قدرا معتبرا من البيان والوصف لجميع صفاته الممكنة الذاتية منها والعارضية، ليس من أجل تمييزه عن غيره فحسب بل كذلك من أجل الوقوف على جميع ما تجب مراعاته من الأحكام التي قد تطرأ في تركيبه، والتي من شأنها أن تحفظ له أداءه الصحيح على ما تقتضيه الرواية، وأن تمنعه من أن يختلط بغيره، أو تشويه شأبه منه. يقول مكّي بن أبي طالب في مقدمة الرعاية مبينا الغرض من الاعتناء بهذا النوع من الاحتراز في بيان صفات الحروف: "فأذكر الحروف واحدا بعد واحد على رتبة المخارج مع جملة من صفته، ثم نذكر مع كل حرف ألفاظا من كتاب الله - جلّ ذكره - تنبّه على تجويد ذلك الحرف فيها، وفي مثلها مما وقع ذلك الحرف فيها مقارنا لغيره، ويجب أن يُحفظ ببيانه لئلا يدخله خلل أو نقص، أو زيادة لعلّ يحدث فيه" (مكي، 1996م، صفحة 51). ويقول الداني في آخر "باب ذكر الحروف التي يلزم استعمال تجويدها وتعتمد بياها" عن العلة التي من أجلها بيّن وشرح أحكام كل حرف منفردا: "فهذه حروف التجويد بأصولها وفروعها، على مراتبها ومخارجها، قد شرحناها، وبيّنا حقائقها، لئلا يحفظ بكمالها، ويقاس عليها أشكالها" (الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، 1980، صفحة 168).

ويبدو أن اختيار علماء التجويد لتصنيف الصفات إلى مميّز ومحيّن إنما ينطوي على صياغة منهجية ذكية، وينم عن وعي دقيق بخصائص الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم. ويمكننا أن نقول - في قراءة فاحصة لنصوصهم المبيّنة لصفات الحروف لا سيما تلك التي تحتفي بما يجب على قارئ القرآن من التحسين - إنهم أرادوا أن يقدموا رؤية منهجية تقابلية شاملة تقوم على التفريق بين ما يؤدي، من هذه الصفات، دور التمييز بين الحروف المتقابلة في المخرج الواحد، وبين ما يُكتفى فيه ببيان دور التحسين اللفظي الذي لا يخرج عن حدود الأداء الصحيح المحكوم بالرواية. يقول أبو الفتح الوفايي مفرقا بين المميّزة والمحيّنة: "ولهذه الصفات فائدتان: الأولى: تمييز الحروف المشتركة في المخرج لأن المخرج للحرف كالميزان تُعرف به كميته والصفة له كالناقد يعرف بها كميته، ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا تُفهم [...] والأخرى: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج". فعلماء التجويد يبدون - بتفريقهم بين هذين النوعين من الصفات - وعيا واضحا بالفرق بين التوصيف الصوتي المادي للحروف الذي هو توصيف تحسيني احترازي غير تمييزي وغير وظيفي، والتوصيف الفونولوجي الذي يراعي في تمييز الحروف أداءها للوظائف. ويقول غانم الحمد مثنيا على هذا التقسيم المتميز لدى علماء التجويد: "وتكاد نظرية تقسيم صفات الحروف إلى مميّزة ومحيّنة تكون أفضل ما أتى به دارسو الأصوات العربية المتقدمون في مجال تصنيف صفات الحروف، لأن هذه النظرية تنبني على إدراك عميق لخصائص الأصوات وصفاتها والعلاقة بينها" (الدركزلي، 2018، الصفحات 199-200).



ويؤثر بعض علماء التجويد أن يعبروا "عن فكرة تقسيم صفات الحروف إلى مميّزة ومحسّنة عن طريق تقسيمها إلى ما له ضدّ وما ليس له ضدّ" (الدركزلي، 2018، صفحة 202)؛ يقول الحسن بن شجاع التوني: "اعلم أرشدك الله تعالى أن الحروف بحسب الصفات وأضدادها تنقسم أقساما: مجهورة، ورخوة، ومنفتحة، ومستفلة، وقلقلة<sup>4</sup>، وأضدادها: مهموسة، وشديدة، ومطبقة، ومستعلية وساكنة" (التوني، 2009، ط1، الصفحات 59-60)، ومن الذين تعرّضوا، كذلك، لتصنيف الصفات إلى ما له ضد وما ليس له نذكر: الحسن ابن قاسم المرادي (749هـ) في "المفيد في شرح عمدة المجيد"، وعبد الغني النابلسي (1143هـ) في "كفاية المستفيد في علم التجويد" (الدركزلي، 2018، صفحة 202).

واتخذ بعض علماء التجويد سبيلا آخر في تصنيف الصفات، وذلك عن طريق تمييزهم بين الصفات الذاتية والصفات العارضة؛ الصفات الذاتية للحرف هي اللازمة له، والدالة على ذاته وهويته، والتي لا تزول عنه، والصفات العارضة هي الصفات التي لا تلازم ذات الحرف وإنما تتعاقب عليه أحيانا، وتعرض له؛ قال القرطبي في الفرق بين هذين القسمين من الصفات: "والفرق بين الاستعلاء والإطباق، وبين الترقيق والتفخيم، أنّ الاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها، وكذلك الإطباق بخلاف الترقيق والتغليظ فإنهما يتعاقبان على الراء واللام" (القرطبي، 2000م، صفحة 110).

ومن علماء التجويد من اختار أن ينعت الدراسة الصوتية المحتفية بتصنيف الصفات إلى ذاتية وعارضية بأنها "دراسة لحقّ الحرف ومستحقّه"؛ قال أحمد ابن الجزري في بيان الفرق بين هذين الوسمين: "والفرق بين حق الحرف ومستحقّه: أن حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة، وغير ذلك من الصفات الماضية، ومستحقّه ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك" (ابن الجزري، 2019م، صفحة 23). ويذكر غانم الحمد أن شراح مقدمة ابن الجزري قد فسّروا قوله (حقّها ومستحقّها) تفسيراً يطابق تقسيم الصفات إلى ذاتي وعارض؛ نذكر منهم: أحمد ابن الجزري (ابن الناظم) (827هـ) في "الحواشي المفهومة في شرح المقدمة"، وفي عبد الدايم الأزهري (870هـ) في "الطرازات المعلمة في شرح المقدمة" (الدركزلي، 2018، صفحة 203).

وفي سياق تعرضنا لقضايا التحسين وما يتصل به من الظروف المادية "غير التمييزية" للأداء القرآني يتبادر إلينا تناول بعض المفاهيم والمصطلحات التي استعملها القدامى في وصف الظاهرة الصوتية للغة العربية بوصفها آلية فيزيولوجية تتم من خلالها عملية التلفظ؛ فمثلا مصطلح الحركة يُعدّ مصطلحا عربيا خالصا يختلف تماما عن مصطلح الصائت *Voyelle* في الدراسات الصوتية الحديثة، فإذا كان الصائت في نظر المحدثين هو كل صوت يخرج دون اعتراض في الجهاز الصوتي، فإن مصطلح الحركة هو

<sup>4</sup> يقول محقق كتاب المفيد في علم التجويد: "لم يذكر أحد من علماء التجويد المتقدّمين بأن القلقلة من الصفات المتضادة، ولكن حاول بعض المتأخرين وضع مصطلحٍ يقابل مصطلح (القلقلة) فاستخدموا مصطلح (السكون، أو الساكنة) ضد القلقلة" (ص59).



عند علمائنا يحمل إضافة إلى هذا مفهوماً أكثر عمقا يخص كيفية التلفظ وإخراج الحرف، يقول ابن جني: "الضمة والكسرة وإن اختلفتا في الصوت فقد اتفقتا في أن كل واحدة منهما حركة" (المنصف، 1945م، صفحة 75)، أي عملية تحريك، وهذا هو الجانب الذي قامت عليه تحليلات العلماء الأولين. بعبارة أخرى انصبت جهود قدماء العرب على الوظيفة الفيزيولوجية للحركة بالنظر في المستوى الصوتي الخوض؛ وهو ما تدل عليه مصطلحاتهم التي تحمل مفاهيم: الوصلة إلى النطق، والقدرة عليه، والتمكن منه، وهي الأوجه التي انصرفت عنها دراسات معظم المحدثين، فنجدهم يركزون في تحليلاتهم على الوظيفة التبليغية للحركات بالنظر في المستويات الصرفية والنحوية والبلاغية" (بملول، 2019م، صفحة 273).

ومن جوانب التوصيف المادي غير التمييزي لدى علماء التجويد اهتمامهم بتوصيف الحروف وتصنيفها وهي معزولة منفردة، فحدّدوا مخارجها، وعدّدوا صفاتها، ووضعوها في الأبواب الأولى من كتبهم، مع حرصهم على إلزام القراء بالقراءة الصحيحة لأدائها؛ قال القرطبي في باب "الكلام على بسط الحروف" من كتاب الموضح في التجويد: "والكلام على ذلك من وجهين: أحدهما تحقيق ذوات الحروف وذكر مخارجها وتبيين أحكامها الخاصة بها، والثاني تنبيه على ما يُكره فيها ويُستزدل من تحريفها" (القرطبي، 2000م، صفحة 77).

#### 1-5- الاعتماد على الملاحظة الحسية الذاتية:

مما يميز علماء التجويد في دراساتهم الصوتية هو انطلاقهم من الملاحظات الحسية في تذوق الحروف العربية، وفي اكتشاف الخصائص الصوتية وتفسيرها، وكانت الملاحظة لديهم يصطبغها انتباه مقصود ومنظم ومضبوط (وحيد، 2000م، صفحة 114) للظاهرة الصوتية، وذلك بقصد الحصول على المعرفة؛ لأنّ الملاحظة العلمية تعدّ وسيلة من وسائل البحث العلمي في جمع المعلومات وتحليلها، وهي أداة من الأدوات التي تمكّن العقل من إدراك الحقائق العلمية.

"وعلماء التجويد يتبعون [...] طريقة النحاة في ذوق الحروف، وذلك أن يسكن الحرف وتدخل همزة الوصل عليه، ليتوصل إلى النطق به، فيستقرّ اللسان بذلك في موضعه فيتبيّن مخرجه" (الدركزلي، 2018، صفحة 108).

إنّ الملاحظة الحسية لديهم تجلت بصورة بارزة في الكيفية التي يتم من خلالها تحديد مخرج الحرف وتبيين صفاته، وهذه الطريقة أخذها علماء التجويد عن الخليل الذي يعدّ أول من ابتكرها، حيث يتّمّ بما تذوق هوية الحرف، وذلك بأن "يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف، نحو أب، أث... (الفراهيدي، 2003م، صفحة 34)، قال المهدي في وصفها: "إذا أردت معرفة حقيقة المخرج من الفم وغيره، فإنما تنطق بالحرف ساكناً، وتدخل عليه همزة الوصل، فتقول: أن، أم، فيظهر لك مخرج الحرف من الفم وغيره، وكذلك تعتبر سائر الحروف" (المهدي، د.ت)، (صفحة 80)، وتقوم هذه الطريقة على أمرين:



**الأول:** نطق الحرف ساكنا، لأنه أكثر إعانة على تحديد المخرج، لأن الحركة تقلق الحرف، وتنحرف به عن موضعه (النيرباني، 2006م، صفحة 53)، قال ابن جني (ت 396هـ): "وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترب منه، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها" (جني، 1993م، الصفحات 26-27)، ويزيد في توضيح المسألة بقوله: "وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا؛ لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره" (جني، 1993م، صفحة 6)، وكذلك بهذه الطريقة تختبر صفات الحرف: "اعلم أن الحروف إنما تختبر صفتها بأن ينطق بها سواكن بعد همزة الوصل نحو (اب)، (اح)، (اد)، فيكون الحرف إذ ذاك مجردا من الشوائب التركيبية فتبرز ذاته وتميز حقيقته وصفاته" (المالقي، 1990م، صفحة 18)، وقد بيّنت دراسة حديثة أثر السياقات الصوتية في زمن التردد، وقد أجريت على الحروف الاحتكاكية، فكان من نتائجها: إنّ أعلى درجة لزمن التردد في أي صوت احتكاكي هي درجة زمن تردده وهو منعزل. ينطبق هذا على جميع الأصوات الاحتكاكية في العربية دون استثناء، كما أن الصوت الاحتكاكي منعزلا يكون ذا طاقة عالية، بل تكون طاقته أعلى من طاقة كل سياق (استيتية، سمير شريف، 2014م، صفحة 130). وفي هذا ما يعضد الطريقة التي اتبعها علماءنا في تحديد المخرج ويؤيدها.

**الثاني:** اجتلاب همزة الوصل، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، لأنه متعذر على اللسان: "وتعذر طواعية اللسان بذلك وامتناع النطق به يغني عن إقامة دليل عليه" (القرطبي، 2000م، صفحة 127)، ثم تنطق فتقول: "إك، إق، إج، وكذلك سائر الحروف" (جني، 1993م، صفحة 7).

بهذه العبقرية في اختلاق الوسائل الذاتية، وفي استغلال الإحساس بالملاحظة درس علماءنا الظاهرة الصوتية العربية، فاستحقت الثناء والإشادة من قبل كل المنصفين المحدثين من دارسي الأصوات، قال إبراهيم أنيس: "وقد كان للقدماء من علماء العربية بحوث في الأصوات اللغوية شهد المحدثون أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم. وقد أروا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي، ولا سيما في الترتيل القرآني، ولقرب هؤلاء العلماء من عصور النهضة العربية واتصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحس، دقيقتي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفا أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم" (أنيس، 1975م، صفحة 4).

## 1-6- الاستناد إلى تحديد المخارج والصفات:

دراسة المخارج تعني النظر إلى المقاطع التي يحدث فيها ميلاد الحرف، فاختلف المقاطع على مستوى آلة النطق هو الذي يجعل هذه الحروف تتمايز بعضها عن بعض في ذواتها وفي صفتها، وهذه حقيقة صوتية لم تصبح خافية عند المحدثين المهتمين بالدراسات الصوتية، قال ماريو باي: "إن أقل انحراف في المخرج Point of articulation يمكن أن يعطي نتائج مختلفة تدركها الأجهزة الحساسة [...] إن لم تدركها الأذن" (باي، 1998م، صفحة 45)، انطلاقا من هذه الحقيقة الصوتية المتمثلة في هذا



التلازم بين الاختلاف في المخارج والصفات، وبين طبائع الحروف المنطوقة، اعتمد علماء التجويد في توصيفهم للحروف على أمرين اثنين هما:

## 1-6 ترتيب المخارج:

اعتمد علماء التجويد في ترتيب الحروف على مخارجها، وذلك انطلاقاً من درايتهم العلمية بآلة النطق، فكان أغلبهم يرتب مخارج الحروف ترتيباً تصاعدياً يبدأ بأقصى نقطة في آلة النطق، ثم يتدرجون نحو الخارج حتى ينتهوا إلى الشفتين، وذلك بالنظر إلى "أن مادة الصوت هي الهواء الخارج من داخل الإنسان، وأن أول نقطة يمكن أن ينتج فيها صوت لغوي اعتبروها أول المخارج، وهي أقصى الحلق" (الدركزي، 2018، صفحة 164)، بينما أعرض كثير من الدارسين المحدثين عن هذا الترتيب، واتبعوا الترتيب المعاكس الذي يكون من الخارج إلى الداخل، ويبدأ من الشفتين وينتهي عند أقصى الحلق، وهم في الحقيقة مقلدون لطريقة ترتيب علماء الأصوات الغربيين للأصوات (الدركزي، 2018، صفحة 163)، وقد كان بعض علماء التجويد على دراية بهذا النوع من الترتيب؛ فقد ذكر ذلك أبو بكر أحمد بن الجزري حيث يقول: "كل مقدار له نهايتان، أيها فرضت أوله كان مقابلها آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره، وإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولهما مما يلي البشرة" (ابن الجزري، 2019م).

لقد اعتمد علماء التجويد في دراسة أصوات العربية على ترتيب المخارج ترتيباً علمياً يستند إلى جهود الملاحظة الحسية وإلى الدراية الدقيقة بالآلية الفيزيولوجية لجهاز النطق؛ يقول الداني وهو يكشف عن محتوى كتابه وعماد منهجه: "ورتيبها على مخارجها حرفاً حرفاً" (الداني، 1980، صفحة 118). وفي ترتيبهم للمخارج يجعلون كل مجموعة من الحروف التي تتقارب مخارجها بشكل دقيق بحيث يصعب التفريق بينها، في حيز واحد، وينسبونها إلى مخرج واحد، مثل الحروف التي تخرج من أقصى الحلق فهي كلها تشترك في حيز واحد، أو ما يعرف عندهم بمصطلح المخرج الكلي؛ قال صاحب جهد المقل: "اعلم أن في عددها اختلافاً بين العلماء، والمختار عند الجمهور أنّها سبعة عشر بعضها كلي منقسم إلى مخرجين جزئيين أو أزيد، وبعضها جزئي" (المرعشي، 2008م، صفحة 121)، وتقع الفائدة من ترتيب هذه المخارج في أنّها أوعية لما يتم تحديده من صفات تمييزية بين الحروف.

## 2-6 ترتيب الحروف:

بلغ من عناية علماء التجويد ودقتهم في الوصف والتصنيف أنهم قد يحتاجون في وصف المخرج إلى تقسيمه إلى كليّ وجزئيّ، فمثلاً أقصى الحلق يعد مخرجاً كلياً ينقسم إلى مخرجين جزئيين، وهكذا مع جميع المخارج؛ قال المرعشي في ردّه قول الذين قالوا إن الألف من مخرج الهمزة: "المراد من مخرج الهمزة فيما سبق المخرج الكلي، وهو أقصى الحلق بمعنى أنّهما متحدان في المخرج الكلي، ولا يلزم منه اتحادهما في المخرج الجزئي" (المرعشي، 2008م، صفحة 127)، ومنهم من يذكر السبب الذي من أجله



اعتمد هذا النوع من التقسيم؛ قال المرعشي مبينا العلة في تقسيم الحلق إلى ثلاثة مخارج كلية: "إن قلت لم لم يجعلوا الحلق مخرجا واحدا كليا منقسما إلى ستة مواضع؟ قلت الظاهر أن أقصى الحلق ووسطه، وأدناه متباعدة بحيث لا يعسر التمييز بينها" (المرعشي، 2008م، صفحة 128). وقال أيضا مبينا العلة من تقسيم المخرج الكلي إلى مخرج جزئي: "وإنما عيّن لكل من الحروف المتحدة في المخرج الكلي مخرج جزئي لأنّ ذلك مقتضى الطبع السليم" (المرعشي، 2008م، صفحة 139)، فذكر الطبع السليم كعلة من هذا التقسيم، وقد لاحظنا في أقوال علماء التجويد أنها يكثر فيها ترديد عبارة "مقتضى الطبع السليم" مما يوحي لنا أنهم كانوا يضعون معلما صوتيا واحدا في معرفة مخارج الحروف العربية وصفاتها، ألا وهو السليقة اللغوية التي يتميز بها المتكلم العربي.

أما ترتيبها في ذلك الحيز أو في ذلك المخرج الجزئي فلم يكن اعتباطيا، إنما كان قائما على الملاحظة الدقيقة لحالة تلك الأصوات في مخارجها (الدركزي، 2018، صفحة 161)، وعلى أساس الخلفية الصوتية البحتة، التي تبدو مستوعبة لكل الخصائص الصوتية لحروف العربية؛ قال غانم قدوري الحمد بعدما ناقش قول المرعشي في ترتيبه للحروف (الطاء، الذال، الناء) (المرعشي، 2008م، صفحة 135): "ونخرج من هذا الكلام بنتيجة خلاصتها أن الأصوات التي تخرج من مخرج واحد يمكن أن ترتب في داخل ذلك المخرج على أساس أن الصوت المهموس يكون متقدما نسبيا على الصوت المجهور، وأن الصوت المنفتح يكون متقدما على الصوت المطبق" (الدركزي، 2018، صفحة 161)، وهذه الملاحظة التي قدّمها غانم الحمد قد تصل في بعض الحالات إلى حدّ القاعده في ترتيب الحروف داخل مخارجها الجزئية، فنجد حرف الحاء وهو مهموس متقدما على حرف العين وهو مجهور وهما يشغلان نفس الحيز من المخرج، ونجد الكاف وهو حرف مهموس متقدما على القاف وهو حرف مجهور وهما يشغلان نفس الحيز من المخرج؛ قال الداني في ترتيب الحروف في المخرج الواحد: "فالطاء والذال والفاء، من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والطاء والذال مجهورتان، والطاء مطبقة مستعلية، والفاء مهموسة" (الداني أ.، 2003م، صفحة 120)، وقال أيضا: "والطاء والذال والفاء من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، والطاء والذال مجهورتان، والطاء مطبقة مستعلية، والفاء مهموسة" (الداني أ.، 2003م، صفحة 121).

## 2- مبادئ الوصف الفونولوجي للحروف :

ونعني بما المبادئ التي انطلق منها علماء التجويد للبحث عن مجموع الخصائص الوظيفية التي تعرف بها حروف العربية منظورا إليها في صورها النموذجية المجردة بوصفها وحدات تمييزية تقابلية يقوم عليها تشكل النظام الصوتي الفونولوجي للظاهرة الصوتية في القرآن الكريم. وفيما يلي نستعرض أهم هذه المبادئ:

### 2-1- مبدأ الاعتماد على قدرة تبادل المواقع مع تغيير في المعنى:



لعلّ من أقوى العلامات الدالة على آلية العمل اللساني في نطاق الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي أن يرتبط الوصف التمييزي لهذا الصوت بالمعنى بناءً على ما تقوله الدراسات الفونولوجية وتعمل به. ولقد استطاع علماء التجويد أن يدركوا هذا المستوى الدقيق من الدراسة الصوتية الوظيفية؛ يقول صاحب الرعاية ميبا أثر الصفات التمييزية في تحديد المعنى: "فلولا اختلاف صفات الحروف ومخارجها وأحكامها وطباعها التي خلقها الله - جلّ ذكره - عليها ما فهم الكلام، ولا عُلم معنى الخطاب، ولكانت الأصوات ممتدّة لا تُفهم من مخرّج واحد، وعلى صفة واحدة كأصوات البهائم" (مكي، 1996م، صفحة 143).

إن التحليل الفونولوجي للحروف يعود دائما في تمييزه بين الفونيمات إلى ما يقابله من تمييز في المعنى (دبة، 2001م، صفحة 183). وانطلاقاً من هذا التصور نظر علماء التجويد في توصيفهم للحروف؛ فكل صفة ظهرت نتيجة التجاور بين الحروف في محورها التركيبي إذا لم تحدث تغييراً في المعنى لا تُعدّ في نظرهم صفة من هوية الحرف بحيث تجعل منه كيانا مستقلاً، إنما هي أداء نطقي من أداءات ذلك الحرف، أو هو تنوع من تنوعاته، أو ألفون من ألفوناته مثلما يُصطلح عليه في الدرس الصوتي الحديث، وقد أشار علماء التجويد إلى هذه القضية بكل وضوح؛ فقد نُقل عن الفخر الرازي قوله: "لقائل أن يقول: إن نسبة اللام الرقيقة إلى الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنسبة السين إلى الصاد، فإن الذال يذكر بطرف اللسان و الظاء يذكر بكل اللسان، و كذلك السين يذكر بطرف اللسان و الصاد يذكر بكل اللسان، فثبت أن نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنسبة السين إلى الصاد. قال: ثم رأينا أن القوم قالوا: الذال حرف والظاء حرف آخر، وكان الواجب أيضاً أن يقولوا: اللام الرقيقة حرف واللام الغليظة حرف آخر، وإنهم ما فعلوا ذلك، ولا بد من الفرق. انتهى. قلت: قد مر أنهم جعلوا الحروف إلى أصول وفروع، وعدّوا من الفروع اللام المفخمة كلام الطلاق والصلاة" (الدركزي، 2018، صفحة 178) وللنيسابوري كلام دقيق يبين فيه أن اللام الرقيقة واللام الغليظة لأنه ليس لهما القدرة على تبادل المواقع مع تغيير في المعنى لم يجعلوهما حرفين مستقلين. اللام الرقيقة حرف واللام الغليظة حرف آخر، إنما ظلا في تصنيفهم تنوعاً صوتياً لحرف واحد هو اللام. لذلك لم يعدّوا اللام الغليظة حرفاً والرقيقة حرفاً آخر كما عدّوا الدال حرفاً والظاء حرفاً" (النيسابوري، 1416هـ، صفحة 62)، غير أن بعض الدارسين المحدثين يعدّون اللام المفخمة حرفاً مستقلاً، لكن جمهور الدارسين يُعدّونها تنوعاً للام الأصلية (عمر، 1997م، صفحة 331).

لكن علماء التجويد يجعلون، في المقابل، الذال حرفاً والظاء حرفاً آخر، لما كانا لهما القدرة على تبادل المواقع مع تغيير في المعنى، مما جعل علماء التجويد يحذروا القارئ من أن يخلط في النطق بين كل لفظين تشابهاً لفظياً واختلافاً في المعنى مثل الذي ذكره مكي في قوله: "وإذا وقعت الظاء في كلمة تشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر وجب البيان للظاء لئلا ينتقل إلى معنى آخر. وذلك نحو قوله تعالى: "وما كان عطاء ربك محظوراً" [سورة الإسراء 20]، أي ممنوعاً، فهو بالظاء بيّنه لئلا يشبهه في اللفظ بقوله: "إن عذاب ربك كان محظوراً" [سورة الإسراء 57] فهذا بالذال من الحذر" (مكي، 1996م، الصفحات 201-202). وذلك لأنهم يدركون جيداً أن الفارق الصوتي بين الكلمتين سببه وجود الظاء في موقع من الكلمة الأولى وعدم وجوده في نفس



الموقع من الكلمة الثانية، وهذا الذي يصنع الفارق في الدلالة بين الكلمتين، فالذي "يهم في الكلمة ليس هو الصوت ذاته، بل الفوارق الصوتية التي تساعد على تمييزها عن جميع الكلمات الأخرى، إذ إن هذه الفوارق هي التي تحمل الدلالة" (دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية استمولوجية، 2001م، صفحة 160).

وعليه قسّم علماءنا الحروف العربية إلى حروف أصول، وهي التي لها صورة في الرسم الكتابي، وتعدّ وحدات أساسية في التركيب والبناء، وإلى حروف هن فروع، لم يجعلوا لها صورة في الرسم الكتابي، لأنّها في تصورهم أداءات صوتية مختلفة للحروف الأصول، أو قل هي أوفونات بالمفهوم الحدائني عند دارسي الأصوات العربية. قال المرعشي: "ووجه تفرّع هذه الحروف أنّها متولدة من امتزاج الحرفين الأصليين" (المرعشي، 2008م، صفحة 122)، فهي ليست كالحروف الأصلية إنما هي متولدة أي ليس لها تفرد وتميز في الذات والمخرج في أذهان المتكلمين. والذي منع أن يكون لها صورة في الخط أنّها أداءات صوتية نابعة من الاختلاف اللهجي أو من الجوارات الصوتية في السلسلة الكلامية.

## 2-2- استثمار قوانين الجوار:

لقد أدرك علماء التجويد بحسبهم الذاتي أن الحروف في السلسلة الكلامية قد يصيبها بعض التغيير في خصائصها الصوتية نتيجةً لفعل المجاورة، لذلك استغل علماء التجويد مبدأ المجاورة بين الحروف في تفسيرهم لكثير من الظواهر الصوتية، فوفّقوا في الوصول إلى بعض الحقائق العلمية الموجودة داخل النظام الصوتي للغة العربية، معتمدين على ملاحظتهم الذاتية، ورؤيتهم العلمية أثناء استقراءهم للمدونة الصوتية للقرآن الكريم. فقد كانت مسألة التجاور بين الحروف وما تفرضه من قوانين تنظم علاقات البناء واضحة المعالم في تصور علماء التجويد؛ قال عبد الوهاب القرطبي في هذا الشأن: "اعلم أن التأليف منه متعذر ممتنع ومنه ممكن، ولكنه منبوذ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل" (القرطبي، 2000م، صفحة 127). وقال الهمداني في هذا السياق: "فأما الألف فلا يمكن ائتلافها مع مثلها" (الطار، 2005م، صفحة 254)، ويفهم من النص أن المراد من التأليف هو البناء للكلمات كوحدات مستقلة، وهذه القضية قد أفاض فيها علماء العربية كثيرا.

وناقش علماء التجويد في مواطن كثيرة، مسألة التجاور بين الحروف في اللغة العربية، بشيء من التحليل الدقيق والشرح المفصل للظاهرة، محاولين الوقوف على الأسباب والعلل التي تجعل هذه المجاورة ممكنة أو غير ممكنة، قال الداني معلقا على كلام الخليل الذي يقول فيه لولا بحة في الحاء لكانت مشبّهة بالعين، قال: "يريد في اللفظ إذ المخرج والصفات متقاربة، ولهذا العلة لم يتألف في كلام العرب عين وحاء، في كلمة، أصليتان، لا تجد إحداهما مجاورة للأخرى في كلمة إلا بحاجز بينهما، وكذلك الهاء مع الحاء" (الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، 1980، صفحة 124).



أما الظواهر الفونولوجية الحاصلة في الأصوات بفعل هذا المبدأ، فقد وقف عليها علماء التجويد بيانا وشرحا وتفسيرا، قال القرطبي مستعرضا كل الأحكام المترتبة بفعل أثر الائتلاف والتجاور: "هذا الضرب يعرض فيه عند الائتلاف والتجاور من الأحكام زيادة على وضع بسيط الحروف: كالمُدِّ، والتشديد، و التليين، والإظهار، والإخفاء، والقلب، وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة. ونحن نبين ذلك بما يحضرننا من الاستقصاء، إن شاء الله" (القرطبي، 2000م، صفحة 128). وكلها ظواهر صوتية وجدت بفعل قوة التدافع التي تحدث بين الحروف إذا هي تضامت في محورها التركيبي، وكلها قد نالت حظها من الدراسة والتحليل والتفسير لدى علماء التجويد.

ومن القضايا التي نسوقها في هذا السياق اختلافهم في نسبة الغنة، وذلك في حال تجاور النون الساكنة مع الميم، فمنهم من نسب الغنة إلى حرف الميم، وحجته في ذلك أنّ النون قد زال لفظها بالقلب فصار مخرجها من مخرج الميم، قال الداني في ردّه على قول ابن كيسان: "قال ابن كيسان: إذا أدغمت النون في الميم فالغنة غنة النون، وقال غيره: الغنة للميم، وبذلك أقول لأنّ النون قد زال لفظها بالقلب، فصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنة لا شك للميم لا لها" (الداني أ.، 2003م، صفحة 114)، فانتقال النون إلى مخرج الميم بسبب المجاورة، وبغرض المماثلة الصوتية هو التفسير الذي اعتمده الداني وغيره من علماء التجويد في كون أن صفة الغنة تعود إلى حرف الميم وليس للنون.

كما فسروا ظاهرة الإخفاء وهي ظاهرة صوتية بين الإدغام والإظهار للنون الساكنة حين تجاور حروف الإخفاء بطبيعة موقعها على محور نقاط امتداد المسافة بين المخارج، حيث يقولون "وإنما أخفيا عندهن لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق، فيجب الإظهار للتراخي، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف (لم يرو) فيجب الإدغام للمزامحة، فأخفيا فصارا عندهن لا مظهرين ولا مدغمين، وغنتهما مع ذلك باقية" (الداني أ.، 2003م، صفحة 115)، وهذا التحليل لظاهرة الإخفاء استند فيه علماؤنا على مبدأ القرب والبعد بين مخارج الحروف على محور السينات لألة النطق.

## 2-3- وعيهم بمفهوم الحرف في حدود صفاته الوظيفية وكيانه المجرد:

يستعمل مصطلح (صوت) في الدراسات الحديثة بدلا من مصطلح (حرف)، وهذا انطلاقا من تفريقهم بين المصطلحين، فالصوت "يُنطق فيكون نتيجة تحريك أعضاء الجهاز النطقي وما يصاحب هذا التحريك من آثار سمعية" (التواب، 1997م، الصفحات 83-84)، والحرف "لا ينطق وإنما يفهم في إطار نظام من الحروف يسمّى النظام الصوتي للغّة" (حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 1994م، صفحة 74). وعليه انتقد بعض المحدثين علماءنا القدامى استعمالهم مصطلح (حرف) بدل (الصوت) في دراساتهم الصوتية لمخارج الحروف وصفاتها؛ لأنّ (الحرف) في نظرهم دليل على الرمز المكتوب وليس على ما ينطق (أنيس، 1975م، صفحة 111).



وفي الحقيقة إن الحرف في تصور القدامى كان يقصد به الصوت، يقول علي القاري في تعريفه للحرف: "هو صوت معتمد على مقطع محقق، و هو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة، أو مقطع مقدر و هو هواء الفم، إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث أنه ينقطع في ذلك الجزء" (القاري، 2012، صفحة 71). ويقول عبد الوهاب القرطبي أيضا: "فالخروف هي مقاطع للصوت الخارج مع النفس ممتدا مستطيلا، فتمنعه عن اتصاله بغايته، فحيثما عرض ذلك المقطع سمي حرفا، و سمي ما يسامته و يحاذيه من الحلق و الفم و اللسان و الشفتين مخرجا" (القرطبي، 2000م، صفحة 71). فمصطلح (الحرف) كانت له دلالة صوتية، إلى جانب استخدامه للتعبير عن الرمز المكتوب (الدركزي، 2018، صفحة 107)، غير أن استعماله لم يكن شائعا بالصورة التي هي اليوم عند المحدثين، فكان التقصير من جانب الاستعمال وليس من جانب الإدراك، لذلك قال المستشرق الألماني أ. شاده حين تكلم عن سبويه في استعماله لفظ (الحرف) تعبيرا عن الصوت المسموع أو الرمز المخطوط، وذلك في قوله: " أنه في أكثر الأحوال عبر عن الصوت المنطوق المسموع وعن علاقته المخطوطة المرئية بلفظ واحد وهو (الحرف)، و لكن هذا التقصير هو خلل في الاصطلاح أكثر من كونه خللا في الإدراك" (التميمي، 2010م،، صفحة 21).

فالخرف في حس علماء التجويد له مواصفات محددة يجب على القارئ أن لا يخرج عنها في أدائه النطقية، وإلا أفضى إلى اللحن، وخرج عن أداء وظيفته في نظام اللغة، "والوظيفة هنا تعني الوظيفة التمييزية. وذلك هو الدور الذي تؤديه العناصر المتنوعة للغة في تمييز تتابع صوتي من آخر يحمل معنى مختلفا. ونعني اختلاف المعنى ما يؤدي إلى اختلاف الاستجابة من أعضاء المجتمع اللغوي" (عمر، 1997م، الصفحات 172-173)، قال الداني: "اعلموا أن كل حرف من حروف القرآن يجب أن يمكن لفظه، ويوفى حقه من المنزلة التي هو مخصوص بها، على ما حددناه وما نحدده، ولا يبخس شيئا من ذلك، فيتحول عن صورته ويزول عن صيغته، وذلك عند علمائنا في الكراهة والقبح كلحن الإعراب الذي يتغير فيه الحركات وينقلب به المعاني" (الداني أ.، 2003م، صفحة 116).

والخرف في نظرهم له صورة مجردة في ذهن المتكلم، مهما كانت اختلافاته النوعية التي لا تتجاوز حدودا معينة تخرج الحرف عن هويته الذاتية، ومن ثم تتعطل وظيفته البلاغية التواصلية، فقول الداني في نصه السابق "فيتحول عن صورته ويزول عن صيغته"، يوحي بأن الخرف عندهم له تمثيلات ذهنية تشكل صورته المجردة المثالية، وترسم حدود أدائه في صيغته المختلفة، وهذا لعمرى يتفق تماما مع تصور جون بودوان Jan Baudouin للفونيم، وذلك في وصفه للفونيم على أنه: " مجرد صورة أو مثال يبقى واحدا في نفسه مهما اختلف نفسيا أو فيزيائيا" (عمر، 1997م، صفحة 176)، عن طريق تمثيله بأصوات واقعية مختلفة، وذكر أن كل اختلافاته النوعية إنما تقع داخل حدود معينة لا تتجاوز حدا أقصى، ولا تهبط إلى ما دون حد أدنى (عمر، 1997م، صفحة 176)، ويقول العالم الأكراني Cyzevskyj: " ماذا يكون الفونيم لو لم يكن الصورة العقلية للصوت؟" (عمر، 1997م، صفحة 176).



والحرف في تصورهم ليس كيانا مجردا فحسب، بل له وظيفة أساسية في التفريق بين المعاني، ومن ثمّ نجدهم حريصين في بيان أثر وظيفة الحرف في اختلاف المعاني بين الكلمات، وذلك من خلال استحضار الشواهد والأمثلة من المدونة القرآنية، قال الداني مشيرا إلى هذه الخاصية الوظيفية في الحرف: "و كذلك يلزم أن يتعمّل تخليص الصاد من السين فيما يتفق لفظه و يختلف معناه، بما تقدم، و ذلك في نحو قوله: وَ كَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ [الأنبياء: 11] وَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ [الزخرف: 32]. وَ لَا هُمْ مَنَّا يُصْحَبُونَ [الأنبياء: 43] وَ يُسْحَبُونَ\* فِي الْحَمِيمِ [غافر: 71-72] ... و ما أشبهه" (الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، 1980، صفحة 145)، وهذا التصور في مفهوم الحرف عند علماء التجويد يتناسب ويتناغم مع المدرسة الوظيفية في تعريفها للفونيم من زاوية النظر إلى الوظيفة الأساسية للفونيم في التغيير الدلالي بين الكلمات، كقول ترنكا: "كل صوت قادر على إيجاد تغيير دلالي" (عمر، 1997م، صفحة 179).

## 2-4- التمييز والمفاضلة بين الحروف:

إن علماء التجويد لم يضعوا الحروف في نفس المستوى من حيث خصائصها الصوتية وسماتها، بل كانوا ينظرون إليها على أن طبائعها تختلف اختلافا يجعلها تتمايز عن بعضها في ذواتها وفي سلوكها داخل المنظومة الصوتية، ومن بين علماء التجويد الأوائل الذين أشاروا إلى هذه الحقيقة، مكي الذي فرّق الحروف إلى صنفين مختلفين، وهما الحروف القوية والحروف الضعيفة، وذلك في وقوله: "والشدة من علامات قوة الحرف، فإن كان مع الشدة جهر وإطباق و استعلاء فذلك غاية القوة في الحرف، لأن كل واحدة من هذه الصفات تدل على القوة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر فهي غاية القوة كالطاء. فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية كذلك قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه" (مكي، 1996م، الصفحات 117-118)، لم تبق قضية المفاضلة بين الحروف عند علماء التجويد مجرد تأملات فكرية، إنما كانت تستغل في بيان الأداءات النطقية للحروف التي نجدتها في نصوص مؤلفاتهم في صورة أوامر أو تنبيهات وتوجيهات للقارئ، قال مكي في هذا الشأن: "فافهم هذا لتعطي كل حرف في قراءتك حقه من القوة، ولتتحفظ ببيان الضعيف في قراءتك، فالجهر والشدة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامات قوة الحرف، و الهمس و الرخاوة و الخفاء من علامات ضعف الحرف، فاعرف هذه المقدمة" (مكي، 1996م، صفحة 118). كما نجدهم في تحليلاتهم الفونولوجية يستعملونها (المفاضلة بين الحروف) كمعطيات لتفسير وتعليل الظواهر الصوتية، مثل استثناءهم لبعض الحروف من أن تدغم في غيرها، قال القرطبي: "وأما الشين فلم تلق أيضا مثلها، ولم يدغمها أيضا في غيرها لزيادة صوتها" (الداني أ.، 2003م، صفحة 129)، وقال الداني: "فأما الهمة والألف فإنهما لا يدغمان، ولا يدغم فيهما؛ أما الهمة فلغلا يجتمع في الكلمة ثقلان: ثقلها، وثقل التشديد...وأما الألف فلأنها صوت يهوي إلى الصدر، ولا معتمد لها في شيء من أجزاء الفم؛ للزوم حركة ما قبلها، وكونها منها، فقوي المد فيها لذلك وصار عوضا من الحركة.." (الداني أ.، 2003م، الصفحات 111-112؛ الداني أ.، 2003م).



ومنهم من يضيف فئة أخرى من الحروف يُدَعَم فيها ما قاربها ولا تُدَعَم هي فيما قاربها لذات السبب، وهو زيادة في صوتها، قال القرطبي: "ومن الحروف خمسة يدغم فيها ما قاربها ولا تدغم هي فيما قاربها، وهي الراء والشين والضاد والفاء والميم، ومن العلماء من بعدها ثمانية يضيف إليها السين والصاد والزاي، ومنهم من يخرج الضاد" (القرطبي، 2000م، صفحة 98).

وبناءً على ما سبق قسم علماء التجويد الحروف العربية إلى أقسام:

القسم الأول: وهو أعلى درجات القوة من الصفات في الحرف، الحرف الذي صفاته كلها قوية عند علمائنا هو الطاء، فهو في نظرهم هو أقوى الحروف على الإطلاق، لاتصافه بجميع الصفات القوية.

القسم الثاني: وهو القسم الخاص بالحروف التي معظم صفاتها قوية، فوصفت بالقوة، وهي ثمانية أحرف: الباء، الجيم، الدال، الراء، الصاد، الضاد، الظاء، القاف.

القسم الثالث: وهو قسم خاص بالحروف التي تساوت صفات القوة مع صفات الضعف فيه، فوصفت بالمتوسطة. وهي خمسة أحرف: الهمزة، الغين، اللام، الميم، النون.

القسم الرابع: وهو قسم يضم الحروف التي أغلب الصفات فيها الصفات الضعيفة، فهي حروف ضعيفة، وهي عشرة أحرف: التاء، الحاء، الذال، الزاي، السين، الشين، العين، الكاف، الواو، الياء.

القسم الخامس: وهو يضم الحروف التي كل صفاتها ضعيفة، ويقال عنها أنها أضعف الحروف، وهي سبعة حروف، منها حروف المدّ الثلاثة، وهي: التاء، الحاء، الفاء، الهاء، والألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

ومن علماء التجويد من فاضل حتى بين صفات الحروف القوية، وقال بأن صفات القوة متفاوتة في القوة، وجعل الصفات على درجات، كما ذكر ذلك المرعشي في هذا النص: "فظهر أن صفات القوة متفاوتة في القوة لأنّ وجه كونها صفات القوة إيجاب قوة صوت الحرف، وهو مما يقبل الشدة والضعف، والذي نفهمه أن القلقللة أقوى الصفات والشدة أقوى من الجهر، وكل واحدة من هذه الثلاث أقوى من التفشي والصفير، وأن الإطباق أقوى من الاستعلاء الخالي عنه..". (المرعشي، 2008م، صفحة 167).

## 2-5- الحمل والقياس:

كان لعلماء التجويد قدرة عجيبة على التحليل، وفي استنباط الأحكام الصوتية، وذلك من خلال المقارنة والموازنة بين مجموع الملاحظات المسجلة لديهم، فقد نفى الداني عن حرف التاء صفة القلقللة، لكونها مهموسة وحروف القلقللة كلها مجهورة



وشديدة، وكذلك لعدم ثبوت هذه الصفة في صوت الكاف التي هي أقرب إلى حروف القلقل، وذلك في قوله: "وقيل إنها من حروف القلقل، وهذا في غاية ما يكون من البعد، لأن كل حروف القلقله مجهورة شديدة، ولو لزم ذلك في التاء للزم في الكاف" (الجزري م.، 2001م، صفحة 119)، وهذا التحليل القائم على الحمل والقياس يبين عن عمق في الرؤية ودقة في وصف الحقائق الصوتية، وهذا من أجل الوصول إلى النتائج العلمية الصحيحة.

وهذا التصور لآليات البحث والتحليل العلمي للمادة الصوتية عندهم لم يكن اعتباريا، إنما كانت ممارساتهم تستند إلى معالم فكرية واضحة وعلى فهم ودراية مقصودة في أعمالهم، وقد يفصحون بها أحيانا من خلال أقوالهم، قال أبو عمرو: "وقد أودعت هذا الباب من حروف التجويد جملة سائرة، وألفاظا دائرة، تخفى حقيقتها على أكثر القراء وتُعزَّب كيفية النطق بها على جماعة من أهل الأداء، ورتبتها على مخارجها حرفا حرفا، وكشفت عن خاص سرها، ونهت على موضع غموضها ليُقاس ما لم أذكره عليها، وتردّ نظائرها إليها، إن شاء الله تعالى" (الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، 1980، صفحة 118)، ففوله ليُقاس ما لم أذكره عليها، وتردّ نظائرها إليها دليل على أن قضية الحمل والقياس كانت معلما واضحا يهتدى به في حال معالجة القضايا الصوتية.

ردّ علماء التجويد قول القائلين بأن الجهر في الحرف يستوجب الشدة فيه، وذلك بالنظر والقياس إلى كافة الحروف وتفحص ما تتميز به من خصائص، ثم قرروا بعدها بأنها ليست قاعدة مطردة، وأنّ بين المجهورة والشديدة فرقا، باعتبار عدم جري النفس في المجهورة، وعدم جري الصوت في الشديدة، قال الجاربردي: "ليست الشدّة تؤكد الجهر، وإنما الشدّة انحصار جري الصوت عند الإسكان، والجهر انحصار جري النفس مع تحركه، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين، فظهر الفرق بينهما" (البصير، 2005م،، صفحة 121)، بينما يرون أن صفة الإطباق في الحرف تستوجب دائما صفة التفخيم فيه، فهي قاعدة مطردة لا تتخلف في الحروف العربية، قال القرطبي: "فصار التفخيم في كونه انحصار الصوت بين اللسان والحنك نظير الاستعلاء والإطباق" (القرطبي، 2000م، صفحة 110).

ومن النصوص التي يتضح فيها أنّ علماء التجويد كانوا يأخذون بمبدأ الحمل والقياس في تحليلهم للظواهر الصوتية، هذا النص الذي يذكرون فيه العلة التي جعلتهم يحملون حكم التاء على الفاء، وذلك في قولهم: "وكان حق الفاء أن تفرد عن حروف الإخفاء لأنّ الفاء من حروف الشفتين، وحروف الشفتين لا حظّ لها في الإخفاء لبعده النون منها في المخرج، إلا أنّ الفاء لما اتصلت بالشفثي الذي فيها بمخرج التاء أجريت مجرى التاء في إخفاء النون والتنوين فيها" (القرطبي، 2000م، صفحة 171)، فإلحاق حكم الإخفاء بحرف الفاء دون غيرها من حروف الشفتين رغم بعدها عن النون من حيث المخرج، إنما كان لوجود علة



المشابهة بين الفاء وبين حرف الثاء في بعض صفة التنفيشي، فهذا الذي حمل علماء التجويد على الأخذ بمبدأ القياس في هذه المسألة.

ومسألة القياس قد صاحبت الدرس اللغوي الغربي المعاصر منذ بداية نشأته، على اختلاف الاتجاهات والمدارس، فكان ظاهرة في الأصوات لدى "النحويين الجدد" (Neogrammairiens)، الذين انطلقوا من "قانون غريم" (Grim) (ماسير، العدد الثاني 2012م).

وقد أخذت دراسة القياس ونقده حظا وافرا في الساحة اللغوية عندما ظهرت اللسانيات الحديثة على يدي السويسري فرديناند دي سوسير؛ حيث نجد القياس متناولا في بابين من كتابه المشهور، وصرح فيهما بوجود القياس في اللغة وأكد أهميته وجدواه في إتمام اللغة والحفظ (ماسير، العدد الثاني 2012م).

## 2-6- التقابل الوظيفي للحروف ضمن آلية التشابه والاختلاف:

والتقابل بين الفونيمات؛ هو إجراء يعتمد عليه التحليل الوظيفي للصوت اللغوي وذلك لمعرفة الصفات المميزة لكل فونيم (دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، 2001م، صفحة 162)، لأن الفونيمات تتطابق في بعض السمات وتختلف في بعضها، أي أن لكل فونيم صفات مميزة تميزه عن غيره من الفونيمات، وصفات أخرى يتشابه فيها مع غيره من الفونيمات، فالأصوات اللغوية لا تتمايز إلا بعد أن تتقابل، وقد لاحظ دي سوسير أن هذا التقابل وهذا التمايز يعملان داخل آلية كبرى في نظام اللغة تسمى آلية التشابه والاختلاف" (دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، 2001م، صفحة 162).

وقد أشار علماء التجويد إلى هذا التقابل الوظيفي الموجود بين الحروف، فكانوا حينما يبحثون عما يميز الحرف يعمدون إلى مقابله بالحروف التي تشترك معه في الصفات، والمخرج واحد. قال عبد الوهاب القرطبي: "وحال الصاد والسين والزاي، كحال الطاء والذال والطاء، والظاء والذال والطاء، لأن الصاد امتازت عن السين بالإطباق، ولولاه لكانت الصاد سينا، وكذلك السين امتازت عن الزاي بالهمس، ولولاه لكانت زايا" (القرطبي، 2000م، صفحة 112). فصفة الإطباق وصفة الهمس هنا صفتان تميزيتان، تميز الفونيم عما يشبهه ويتقابل معه. فهذا النص يوضح بشكل لا يدع مجالا للشك أن علماء التجويد تنبهوا إلى مبدأ التقابل ودوره في نظام الصوتي للغة العربية، ومن ثم اتخذ عندهم كمبدأ إجرائي في تحليلهم للصوت اللغوي بغرض البحث عن الصفات المميزة لكل حرف من حروف اللسان العربي، كي يستطيع القارئ للكتاب الله أن يعرف الفارق الوظيفي بين الحروف التي تشترك في مخرج واحد، ويتجنب بذلك اللحن الذي يغير المقصود من خطاب الشارع.



لقد تفتن علماء التجويد إلى ما يميز الحروف عن بعضها البعض، من صفات خاصة تتعلق بذات الحرف ولا تنفك عنه، وهي الصفات المميزة التي تجعل من الحرف كيانا مستقلا له دور في التمييز بين الكلمات من حيث المعاني، ومن ثم فهو يشارك في وظيفة التبليغ والتواصل، وهذا بفضل استعمال مبدأ التقابل، الذي يعمل على التمييز بين الحروف عن طريق الصفات المتقابلة في مجال الأبنية، وليس في نطاق الأصوات المفردة (الدركزلي، 2018، صفحة 200)، لذا نجدهم يحثون القارئ على اعطاء الصوت حقه من الصفات من أجل بيانه لثلا يختلف معنى الكلمة، يفضي إلى اللحن، ومن ثم تتعطل وظيفة التواصل أو خطاب الشارع في حالة القرآن الكريم؛ قال مكّي مقابلا بين السين والصاد مبرزا الصفة الفارقة بينهما لثلا تختلطا في السمع لما بينهما من تقارب وتشابه في بعض الصفات الأخرى: "فإذ قد علمت ما بين السين والصاد من التقارب والتشابه، فحسن لفظك بالسين حيث وقعت، ومكن الصفير فيها، لأنّ الصفير في السين أبين منه في الصاد، للإطباق الذي في الصاد، فبتمكن إظهار الصفير الذي في السين، يصفو لفظها ويظهر، ويخالف لفظ الصاد، وبإظهار الإطباق الذي في الصاد، يصفو لفظها وتتميز من السين، فاعرف الفرق في اللفظ بين السين والصاد، وما الذي يفرق به بينهما في اللفظ" (مكي، 1996م، الصفحات 211-212). فالقصد من قوله "فاعرف الفرق في اللفظ بين السين والصاد"، الصفة التمييزية التي يتميز بها حرف السين عن حرف الصاد، وهو الحرف الذي يشبهه ويتقابل معه في اللسان العربي، لأن ليست كل الصفات التي يمتلكها الحرف هي صفات تمييزية، إنما التمييزية فقط تلك التي تميزه عما يشبهه ويتقابل معه، مثل ما هي صفة الإطباق في الصاد تقابله مع السين المفتوح وتميزه عنه (دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، 2001م، الصفحات 172-173). والنصوص من هذا النوع في مؤلفات علماء التجويد كثيرة جدا، استغرقت تقريبا كل الشواهد الألفاظ القرآنية التي تتشابه لفظا وتختلف معنى بفعل التقابل والتشابه من جهة والتقابل والاختلاف من جهة أخرى.

#### الخلاصة:

لقد تبين لنا، من خلال هذا البحث، أن عمل علماء التجويد في معالجة الظواهر الصوتية في القرآن الكريم يبدو قائما على مبادئ متقدمة في البحث الصوتي، وعلى أسس علمية لا تكاد تختلف في جوهرها عما يُقرّه البحث الصوتي الحديث في مناهجه الإجرائية من مبادئ وأدوات ونتائج. وليس الأمر كما توهم بعض الدارسين من أن الدراسات الصوتية، عند علماء التجويد، تفتقر إلى المقومات العلمية الصحيحة، وأنها لا تقوم على أسس صحيحة (إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 36، وكمال بشر، علم الأصوات، ص 17).

لقد كان لعلماء التجويد منطلقاتهم الخاصة وأسسه العلمية التي اتبعوها في توصيف حروف العربية ودراسة ظواهرها الصوتية في القرآن الكريم، ويمكن لكل ناظر في نصوصهم الموثقة في مؤلفاتهم أن يقف على هذه المنطلقات والأسس، وأن يتبين مدى وعيهم التام بمسالكها المنهجية، كما يمكنه أن يلمس مدى ما يقدمونه من جهد في بيان الشروط الصحيحة لأداء النص



القرآني، وفي الحفاظ عليه من الخطأ والتحريف، ومدى ما يبذلونه من حرص واجتهاد في تتبع حروفه وظواهرها بالتوصيف والتفسير.

ولأن علماء التجويد حصروا دراساتهم الصوتية في موضوع واحد هو رعاية الأداء القرآني، وصون اللسان عن الخطأ في تلاوته فقد أكسبهم ذلك - بالإضافة إلى ما حازوه من شرف خدمة كتاب الله، وفضل انتسابهم إلى أهله- وجهة علمية وجانبا هاما من الخصوصية، ومن التميّز؛ وتظهر معالم الخصوصية في تحلي مباحثهم بموضوعات خاصة، وبآليات بحثٍ لم يعتمدوا عليها، وتظهر سمات التميز في أنهم بلغوا مستويات من الدراسة لم يبلغها غيرهم من اللغويين. وبذلوا جهودا جبارة في الاجتهاد، ووصلوا إلى غايات بعيدة في البحث والتحري ما كان لغيرهم أن يدرك مداها.

وقد كان اعتماد علماء التجويد، في ما توصلوا إليه من قوانين وأحكام وتوصيفات، على ما توفّر لديهم من جهد الملاحظة الذاتية التي تركز على مبدأ تذوق الحروف، وعلى حاستي السمع والبصر. وكانت الملاحظة الذاتية لديهم - على غرار ما خلّص إليه المختصون بأساسيات البحث العلمي الحديث- إجراءً علميا يصطحبه انتباه مقصود ومنظم ومضبوط للظاهرة الصوتية في القرآن الكريم بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها (بدرى، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص17)؛ وذلك بغرض الحصول على توصيف دقيق وشامل ومُبنين، وكانت الملاحظة الذاتية وسيلتهم في جمع المعلومات وتحليلها، وفي ترتيب الحروف وتصنيفها، واكتشاف خصائصها الصوتية، وتفسير متغيّراتها داخل النظام الصوتي للعربية.

ويمكن القول إن اعتماد علماء التجويد على الملاحظة الذاتية، في ممارسة البحث عن القواعد والنظريات التي تنظم الأداء النطقي للقرآن الكريم، أكسبهم منهجا عمليا يُعدّ ميزةً خاصة تفرّد بها علماء العرب بصفة عامة وعلماء التجويد بصفة خاصة؛ وذلك لأنّ دراساتهم الصوتية لم تقتصر على الجانب التصنيفي للحروف العربية فحسب، بل كانت مع هذا تدرس العلاقات القائمة بينها، وتتبع تأثيراتها في النظام الصوتي للأداء القرآني، تلك التي تمثل نماذج واقعية للغة العربية هي في أعلى صور الفصاحة والأداء.

ومما يُثبت التزام علماء التجويد بمعطيات المنهج العملي كذلك أنهم لم تقتصر في دراستهم للظاهرة الصوتية على الجانب الوصفي النظري فقط، ولا على التأملات الفكرية المجردة، إنما كانت أحكامهم ونتائج دراساتهم لا تنفع بغير الاستمداد من وحي الاستعمال الواقعي للحدث الصوتي؛ وقد أدى ذلك إلى نجاحهم في أن يضعوا "قواعد التجويد وتعليمها للقراء ليتوارثوها جيلا بعد جيل، ليس كتابة فحسب بل بتطبيقها عمليا" (الغامدي، الصوتيات العربية، ص159)، فكان لهم، في ذلك، فضل سبق والتأسيس لكثير من المفاهيم والنتائج التي وقف عليها الدرس الصوتي الحديث، والواقع أنه لم يكن لهم هذا الفضل إلا بعد أن حملوا على عاتقهم نقل علم الأداء القرآني من علم روائية إلى علم دراية له كل عناصر العلوم الصناعية من أدوات منهجية



ومصطلحات ومفاهيم ونظريات؛ وقد اجتمع لعلم التجويد من هذه العناصر ما مكَّنه من صياغة منظومة من القواعد والأسس الكفيلة بتوصيفٍ دقيقٍ لآلية اشتغال الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم.

### المراجع: References

par *Cours de linguistique générale* (Edt préparé). (1972). Ferdinand de Saussure

.Paris: PAYOT. (*Tolio de mauro*)

.Paris: Larousse. *Grand dictionnaire*. (2007). Jean et autres Dubois

إبراهيم أنيس. (1975م). *الأصوات اللغوية* (الإصدار ط5). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

أبو العباس أحمد بن عمار المهدي. ((د.ت)). *شرح الهداية* (المجلد 1). (تح: حازم سعيد حيدر، المترجمون) الرياض: مكتبة الرشيد.

أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار. (2005م). *التمهيد في معرفة التجويد* (الإصدار دار الصحابة للتراث). (تحقيق جمال الدين محمد شرف وآخرون، المترجمون) طنطا، القاهرة مصر العربية.

أبو الفتح عثمان ابن جني. (1993م). *سر صناعة الإعراب* (الإصدار ط2، المجلد 1). (تح: حسن هندراوي، المترجمون) دمشق، سوريا: دار القلم.

أبو بكر محمد بن محمد ابن الجزري. (24 06, 2019م). *الحواشي المفهومة في شرح المقدمة*. (مكتبة الأستاذ محمد بن تركي التركي، المحرر) [https://www.alukah.net/manu/files/manuscript\\_6637/makhtotah.pdf](https://www.alukah.net/manu/files/manuscript_6637/makhtotah.pdf)

أبو عمرو الداني. (2003م). *الإدغام الكبير* (الإصدار ط1). (تح: عبد الرحمن حسن العارف، المترجمون) القاهرة، مصر العربية: عالم الكتب.

أبو عمرو الداني. (1980). *التحديد في الإتيان والتجويد*. مصر القاهرة: الناشر.

أبو محمد بن أبي طالب مكي. (1996م). *الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة* (تح/ أحمد حسن فرحات) (الإصدار ط3). (دار عمار، المحرر) عمان، الأردن: دار عمار.

أبو محمد بن أبي طالب مكي. (1996م). *الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة* (الإصدار ط3). (دار عمار، المحرر) عمان، الأردن: دار عمار.



- أحمد مختار عمر. (1997م). دراسة الصوت اللغوي. القاهرة، مصر : عالم الكتب.
- استيتية, سمير شريف. (2014م). الأصوات الاحتكاكية في العربية بين الأداء والكمية. مجلة العلوم الإنسانية ، ص 130.
- الحسن بن شجاع التويني. (2009، ط1). المفيد في علم التجويد تح/مُحمد طه حمودي. عمان - الأردن: دار عمار.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي. (2003م). كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، (الإصدار ط1، المجلد ج1). (تح عبد الحميد هندراوي، المترجمون) بيروت ، لبنان، : دار الكتب العلمية.
- الطيب دبة. (2014م). اللسانيات وقضايا اللغة العربية. (مطبعة رويغي الأغواط، المحرر) الجزائر: مخبر اللسانيات التقابلية وخصائص اللغات.
- الطيب دبة. (2001م). مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية استمولوجية (الإصدار جمعية الأدب للأساتذة الباحثين). الجزائر .
- المرعشي. (2008م). جهد المقل، (الإصدار ط1). (دار عمار، المحرر، و تح سالم قدوري الحمد، المترجمون) الأردن: دار عمار.
- المنصف. (1945م). ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف، تح إبراهيم مصطفى وآخرون، ، ط1، ، ج2 ص75 (الإصدار ط1، المجلد 2). القاهرة، مصر العربية : دار إحياء التراث القديم.
- بدر الدين مُحمد بن عبد الله الزركشي. ((د.ت)).، البرهان في علوم القرآن (الإصدار دار التراث، المجلد 1). (تح: مُحمد أبو الفضل إبراهيم، المترجمون) القاهرة،، مصر .
- بدرى رجاء وحيد،. (2000م). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، (الإصدار ط1). (دار الفكر، المحرر) دمشق: دار الفكر.
- تمام حسان. (1994م). اللغة العربية معناها ومبناها. دار البيضاء، المغرب: دار الثقافة.
- تمام حسان. (1990). مناهج البحث في اللغة (الإصدار 1990). القاهرة، مصر : مكتبة الأنجلو المصرية.
- حسن الموصلي الدركلي. (2018). خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد (الإصدار ط2). القاهرة، الأردن: دار بن حزم .



- حسن بن القاسم المرادي. ((د.ت)). المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، تح/ جمال الرفاعي. القاهرة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
- دوكوري ماسير. (العدد الثاني 2012م). القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير. مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع) ، 6.
- رمضان عبد التواب. (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث (الإصدار ط3). القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- سمير شريف استيتية. (2008م). اللسانيات. المجال المنهج والوظيفة. إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- سيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري البصير. (2005م). الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، (الإصدار ط1)، (دراسة، وتح: عزة بنت هاشم معيني، المترجمون) مكتبة الرشد بيروت،
- صبيح حمود التميمي. (2010م). علم الأصوات عند سيويه لأرتور. شاده. مجلة آداب الرفادين، 21.
- عبد البديع النيرباني. (2006م). الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات (الإصدار ط1). دمشق، دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية.
- عبد الصبور شاهين. (1993م). في علم اللغة العام (الإصدار الطبعة السادسة). مؤسسة الرسالة، المحرر، بيروت، بيروت لبنان.
- عبد الفتاح القاضي. (د.ت). القراءات في نظر المستشرقين والمحدثين. القاهرة، مصر: دار مصر للطباعة.
- عبد الواحد بن أبي السداد المالقي. (1990م). الدر الثبير والعذب النضير، الجزء الثاني، ص18 (المجلد 2). تح أحمد عبد الله أحمد، (المترجمون) جدة، السعودية: دار الفنون للطباعة والنشر.
- عبد الوهاب القرطبي. (2000م). الموضح في التجويد. عمان - الأردن -: دار عمار للنشر.
- كمال بشر. (2000). علم الأصوات. القاهرة -: دار غريب.
- ماريو باي. (1998م). أسس علم اللغة (الإصدار ط8). (أحمد مختار عمر، المترجمون) القاهرة: عالم الكتب.
- مُجد بن أبي بكر المرعشي. (2008م). جهد المقل (تح/ سالم حمد قدوري) (الإصدار ط1). (دار عمار، المحرر، و تح سالم قدوري الحمد، المترجمون) عمان - الأردن، الأردن: دار عمار.
- مُجد بن الجزري. (2001م). التمهيد في علم التجويد (الإصدار ط1). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.



مُحَمَّد بن مُجَدَّ الجزري. (1999م). *منجد المقرئين ومرشد الطالبين*. (دار الكتب العلمية، المحرر) بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.

مُلاَّ علي القاري. (2012). *المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية* (الإصدار ط2). دمشق، سوريا: دار الوثائقي للدراسات القرآنية.

منصور الغامدي. (2001). *الصوتيات العربية* (الإصدار مكتبة التوبة). (مكتبة التوبة، المحرر) الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة التوبة.

نظام الدين الحسن بن مُجَدَّ النيسابوري. (1416هـ). *غرائب القرآن وعجائب الفرقان* (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

نوال بملول. (2019م). *أغلاط في التطبيقات الصوتية الحديثة على علم التجويد*. كتاب المؤتمر "علم الأصوات وتكامل المعارف، التكامل المعرفي بين الأصوات وعلم التجويد"، الجزء الثالث، 273.